

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

مفهوم النظام الدولي الإقليمي

(الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله
وعلاقته بالنظام الدولي)

د. سليمان عبدالله الحربي

أكاديمي في العلوم السياسية
دولة الكويت

Regional International Order Concept

Intellectual Origins, Levels of Analysis, and Relationship

Dr. Sulaiman Abdullah Al Harbi

Expert in Political Sciences
Kuwait

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي



University
of Kuwait

Academic
Publication Council



ISSN: 1560 - 5248

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣٣٨ - الحولية ٣٢

Monograph 338 - Volume 32

١٤٣٢هـ/٢٠١١م (سبتمبر)

1432 A.H/2011 (September)

حواصيات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات
اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم
الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها،
التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم
النفس، العلوم السياسية.

الحوالية الثانية والثلاثون

الرسالة الثامنة والثلاثون بعد المئة الثالثة

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ. د. محمد عبدالمجيد الطويل

قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

د. هاني أمين عازر

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

د. عبدالله مشعل العنزي

قسم العلوم السياسية

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

د. علي زيد الزعبي

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. أحمد الشربيني

قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان

قسم الدراسات اليونانية واللاتينية

جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح

قسم اللغة الإنجليزية - جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب

قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١ - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.
- ٢ - تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن دون الهوامش والمراجع).
- ٣ - قواعد تسليم البحوث:
 - أ - يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.
 - ب - يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة للغة العربية، و ٢٠٠ كلمة للغة الإنجليزية.
 - ج - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
 - د - يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.
 - هـ - تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لامع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.
 - و - في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.
- ٤ - يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعته ما يلي:
 - أولاً - الهوامش:
 - أ - توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ب - ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ج - تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة / رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر / رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبد الخالق، معجم الألفاظ الشخصية، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص ١٥.
* المرجع السابق، ص ٢٦.
- وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر على النحو التالي:
* أحمد عبد الخالق، معجم الألفاظ الشخصية - ص ٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع ترتيباً ألفبائياً، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب «الحيوان»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - شروط قبول الأبحاث في الحوليات:

- أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.
ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.
ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyat al-Adab

<http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

الرسالة ٣٣٨

مفهوم النظام الدولي الإقليمي

**(الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله
وعلاقته بالنظام الدولي)**

د. سليمان عبدالله الحربي
أكاديمي في العلوم السياسية
دولة الكويت

المؤلف:

د. سليمان عبدالله الحربي

- دكتوراه في العلوم السياسية ، ٢٠٠٧م.
- متخصص في النظم الأمنية والإقليمية، والدراسات الإستراتيجية.

الإنتاج العلمي:

- ١ - بحث بعنوان: مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر).
- ٢ - كتاب تحت الطبع: الموقف الإيراني من أمن الخليج (دراسة حالة: الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث).
- ٣ - إعداد دراسة حالية بعنوان: المنظور الإستراتيجي للأمن في السياسة الخارجية (دراسة نظرية).

المحتوى

١١	 الملخص
١٣	 مقدمة
١٥	 المبحث الأول - مفهوم "النظام"
١٩	 المبحث الثاني - "النظام الدولي"
٢٣	 المبحث الثالث - "النظام الإقليمي"
٢٣	 أ - الإقليمية
٣٥	 ب - التكامل الدولي
٣٨	 ج - الأشكال التي يظهر عليها التكامل الدولي
٥٩	 د - التعريف بمفهوم النظام الإقليمي وعناصره
٧٣	 المبحث الرابع - النظم الإقليمية والنظام الدولي
٨١	 الهوامش
٩٧	 المراجع

المخلص

النظام الإقليمي مفهوم شائع في علم السياسة، يدل على شكل معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي، حيث برز هذا المفهوم في أدبيات العلاقات الدولية للتمييز بين الكل والجزء. فهو بذلك وحدة تحليل وسيطة بين الدولة القومية والنظام الدولي. ولقد أرجع كثير من المهتمين بالعلاقات الدولية والقانون الدولي الجذور الفكرية لهذا المفهوم إلى الإقليمية والتكامل، بوصفهما ركيزتين رئيسيتين للنظام الإقليمي، بيد أنهم اختلفوا حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، ومستويات تحليلها، والعناصر المميزة لها، كما اختلفوا أيضاً في تحديد العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية من حيث درجة التأثير والتأثر، والتدخل والاستقلالية.

كل تلك الإشكاليات والاختلافات، سوف تقوم هذه الدراسة بتحليلها وإيضاحها وتفسيرها؛ وصولاً إلى المعايير والعناصر المحددة لتعريف النظام الإقليمي ومستويات تحليل تلك النظم، وتحديد العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية. فمعالجة مفهوم النظام الإقليمي يستدعي تسليط الضوء على تاريخ نشأة هذا المفهوم وتطوره، وما ارتبط به من مصطلحات ومفاهيم أخرى، والمدارس الفكرية التي تناولته، ولفهم طبيعته وأبعاد مفهوم النظام الإقليمي، لا بد من فهم مفهوم النظام بشكله العام، وشرح ماهية مفهوم النظام الدولي وخصائصه وتعريفاته؛ لأن النظم الإقليمية لا تعمل من فراغ، وهي تظل متأثرة بما يجري في البيئة الأشمل ألا وهي النظام الدولي، وما يسود هذا النظام من اتجاهات وتوازنات قوى بين وحداته، وما يطرح فيه من قضايا تؤثر بدورها على حركة التفاعلات في النظم الإقليمية المتعددة من جهة، وما بين هذه النظم والنظام الدولي نفسه من جهة أخرى.

مقدمة

شهد القرن الماضي تطورات عديدة من انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وانتشار ظاهرة العولمة، وبروز ظاهرتي التكامل والتفكك بين وحدات النظام الدولي، وقد أتى ذلك متزامناً مع ظهور الثورة التكنولوجية، وتطوير تكنولوجيا السلاح، وتفشي ظاهرة الإرهاب، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما استدعى ضرورة إعادة تعريف المفاهيم وتحديدها.

وتعتبر قضية التعريف بالمفاهيم على الصعيد النظري والإجرائي من القضايا الأساسية في العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة، وإن أي دراسة ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم التي تستخدمها، فالدراسة التي تخلو من تحديد المفاهيم ومصطلحاتها تكون قاصرة؛ لأن عنصرها الأساسي الذي يربطها بمفاهيمها الأساسية مفقود، وعليه تصبح تلك الدراسة عديمة المنفعة، وغير قادرة على تحديد محتوياتها. وهذا هو الحد الأدنى لسلامة المنهج العلمي الذي تقوم عليه أي دراسة، إذن فإن من أهم قضايا البحث العلمي مسألة تكوين المفاهيم فتقييم وتحليل أي دراسة يتم ضمن إطار مجموعة من المفاهيم والأفكار التي عادةً ما تحمل في طياتها دلالات فكرية، يستطيع الباحث النقدي أن يكشف عنها بدراسة تاريخ المفهوم وظروف نشأته وتطوره، وتبيان السبب وراء تبني مفهوم ما دون غيره، ومن ثم فإن استخدام مفهوم ما ليس مجرد مسألة لغوية أو لفظية، ولكنه في الحقيقة اختيار فكري، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للعلم؛ لذا لا بد من السعي وراء المفاهيم، حيث لا يرتقي العلم ما لم يتحرك وراء صياغة المفاهيم^(١).

فالمعارف والعلوم المنظمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم ذات الدلالة الاصطلاحية المتعارف عليها بين جمهور هذه المعارف أو المختصين بها. فالمعرفة التي يتم تحويلها كمياً، لا بد أن يعبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات؛ وعليه فالمعارف لا تتقدم ما لم تستند إلى مفاهيم ذات مدلولات قاطعة

الدلالة ومحددة المضمون، فهي لا تصل للباحثين إلا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم، تعكس الواقع وتحوله إلى مادة قابلة للفهم^(٢).

وعلى ذلك فإن المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار والمعاني بهدف توصيلها للناس^(٣)، ويأتي ارتباط هذه المفاهيم بالمعارف بوصفها أدوات معرفية ومفردات لغة هذه المعارف، وإن عدم التقيد بمدلولاتها الاصطلاحية يتمخض عن فوضى مصطلحية، لكونها تمثل الإطار المعرفي والنظري الذي يقوم على مجموعة من المفاهيم المتسقة.

ولعل المتتبع للدراسات التي تناولت مفهوم (النظام الإقليمي) يلمس أن ثمة خلطاً واضحاً لدى العديد ممن تناولوا هذا المفهوم، من حيث مدلوله أو مضمونه، إلى الحد الذي أضحى معه هذا المفهوم غير واضح الدلالة على نحو قاطع.

فالمفاهيم هي البناء الرئيس الذي تؤسس عليه النظريات. والبحث العلمي يقوم بناؤه على إطارين: مفاهيمي يتعلق بتكوين المفاهيم بحيث يكون نظرية ذات صلة بالواقع، والآخر إجرائي يتعلق بالمؤثرات الموضوعية التي تدخل على هذا المفهوم وتساعد على فهم الظاهرة محل البحث.

إن هذه الدراسة لا تسعى إلى الوصول لتعريف جامع مانع شامل للنظام الإقليمي، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى التحديد الدقيق للأصول الفكرية للمفهوم، وصولاً لمستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي وما ارتبط به من مفاهيم أخرى، شأنه في ذلك شأن كثير من المفاهيم التي تحتاج إلى تعريف محدد لها؛ لكونها مفاهيم مركبة تجمع في مضامينها معاني عدة، تتميز بالغموض مع غياب إجماع المختصين حول معانيها.

المبحث الأول "مفهوم النظام" System Conception

إن مصطلح النظام يحيطه الغموض والالتباس، فالنظام في اللغة العربية يمكن إرجاعه إلى النَّظْم، والنَّظْم هو التَّأليف وضم الشيء إلى نظيره. ونظمه أي ألفه وجمعه في سلك فانتظم وتنظم^(٤). والتنظيم جمع أجزاء متآزرة لأداء غرض معين^(٥). والنظام كذلك هو النسق، ونسّق الشيء نسقاً، أي نظمته، والنسق ما كان على نظام واحد من كل شيء^(٦).

إن مصطلحي (النظام) و(النسق) - كما رأينا - بينهما قدر كبير من التشابه في المعنى، بيد أنه لم يصل إلى حد التطابق. والحال نفسه يتكرر بهذا المعنى في اللغة الإنجليزية، حيث مصطلحا (System) و (Order)، فالأول يعني النسق فهو نظام أو منظومة، أي منظوماً مصوغاً في صورة نظام^(٧) أما (Order) فقد استخدمه بعض كتاب العلاقات الدولية بالتوافق مع كلمة (Regime)، حيث يشيرون بذلك إلى القواعد المنظمة لمجتمع معين في وقت محدد؛ إذ النظام عند هؤلاء ظاهرة مركبة، ترتكز على مقومات ثلاث، بدءاً من بيئة اجتماعية تتكون من وحدات النظام أو أطرافه، مروراً بمجموعة من القيم والمبادئ السائدة، وانتهاءً بآليات قانونية تتكفل بقيام النظام، أي تكفل تطبيقه وتنفيذه^(٨) بمعنى أنه (ينطوي على مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير)^(٩).

إن المفهومين (System) و (Order) كلاهما يستخدم بمعنى نظام، وهما يعنيان معاً (مجموعة من العناصر أو الوحدات تنتظم مع بعضها البعض في علاقات تبادلية اعتمادية، دون أن تلغى شخصية هذه الوحدات أو هويتها، سواء كان هذا النظام هو الكائن الحي، أو النظام السياسي لدولة ما، أو النظام الدولي)^(١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن النظام (Order) يختلف عن النسق أو المنظومة

(System)، على الرغم من تأثير المتغيرات المكونة للمنظومة، التي تشكل ملامح وقوانين وأدوات النظام، فالأخيرة قد استخدمها "مارتن كابلان" (Marton Kaplan) كأسلوب علمي في إدراك حركة السياسات الدولية بهدف تفسيرها، انطلاقاً من فهم وتحليل عناصر المنظومة، ومتابعة تفاعلاتها. فالنظام - وفقاً لذلك - ما هو إلا تعبير عن (علاقات قوى ومستوى معين من التقنية، مع مجموعة من القضايا التي تشكل قائمة الأعمال التي يهتم بها النظام)^(١١).

أما مصطلح النظام (Order) فإنه (مجموعة من القواعد العامة للتعامل في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تصنعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة)^(١٢)؛ وتبعاً لذلك فإنه يعبر عن تلك المجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكّمة - كقواعد عامة - التي تسود المجتمع الدولي في فترة ما، ويخضع لها أعضاؤه طوعاً أو كرهاً.

ومما سبق، يمكن تلخيص مفهوم النظام - دون الخوض في اختلافات تفسيره - بأنه مستوى التحليل المعني بأنماط التفاعلات (الدولية والإقليمية والقومية) وتأثيراتها المتبادلة والمركبة، كما أنه أيضاً مجموعة من القواعد والمبادئ والقيم السائدة والمحكّمة، في أي من مستويات النظم الثلاثة السابقة.

في ضوء ذلك، يرى ديفيد إيستون (David Easton) أن النظام لا يعدو أن يكون مجرد أداة ذهنية للتحليل، ومن ثم فإن للباحث مطلق الحرية في استخدامه، بغض النظر عما إذا كان لهذا النظام وجود فعلي في الواقع أم لا، وعليه فإن الشيء الذي يتعين توجيه الاهتمام إليه، هو مدى ملائمة هذا التصور لخدمة أغراض التحليل^(١٣).

في الواقع يرجع البعض فكرة النظام إلى الفيلسوف اليوناني "أرسطو"، الذي اعتبر العالم (الكون) كلاً متكاملاً^(١٤)، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة النظر إلى العديد من الأشياء المركبة، باعتبارها تمثل كلاً لا يمكن تحليله أو تجزئته إلى عناصره الأصلية المكونة له، دون أن يفقد العديد من خواصه التي يتسم بها.

بيد أن " جاليليو " قد أحدث تحولاً عن تلك النظرة الكلية إلى نظرة أخرى تحليلية، تهدف إلى تعرف خصائص الكليات من خلال تعرف خصائص الجزئيات المكونة لها، دونما الحاجة إلى الاهتمام بالتفاعلات التي تتم بين هذه الجزئيات^(١٥)، ولكن هذا الاتجاه التحليلي قد أخفق في تحليل بعض الظواهر المركبة - لاسيما تلك الظواهر البيولوجية منها - التي يتعذر تفسيرها من خلال تجزئتها أو تحليلها إلى عناصر مفككة عن بعضها البعض، مما استدعى العودة مرة أخرى إلى النظرة الكلية، التي انتقلت إلى المجالات العلمية، كعلم الأحياء والطبيعة وعلم النفس وعلم الاجتماع، حيث تمكن علماء الأحياء من التوصل إلى (النظرية العامة للأنساق)، والتي نقلت إلى مجال العلوم السياسية عن طريق مساهمات " جابريل ألمان " (Gabriel Almond)، و "ديفيد إيستون" (David Easton)، و "كارل دويتش" (Karl Deutsch) من خلال كتاباتهم في إدخال مفهوم النظام في تحليل العلاقات الدولية، وفي مجال بناء نظريات علمية لتفسير تلك العلاقات^(١٦).

إن الفكرة العامة لمفهوم النظام، هي علاقة التفاعل والتوافق، حيث يمكن اعتباره (كياناً عاماً ترتابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في شكل متميز)^(١٧)، أي يتكون من عدة مكونات مترابطة مع بعضها البعض، بينها علاقة توافق، أي أن سلوك المكونات يؤثر على المكونات الأخرى، وقد نحا فيليب برايارد (Brailard.Ph) في تعريفه للنظام هذا المنحى حيث يعتبره (مجموعة عناصر متفاعلة، يؤلف كلاً واحداً، ويظهر تنظيماً معيناً)^(١٨)، معتمداً بذلك على أربعة أسس رئيسية : العناصر، التفاعل، الكلية، التنظيم.

إن النظم بشكل عام تتفق في عدد من العناصر منها^(١٩) : القابلية للتطور والتغير المستمر، حيث يكون شاملاً لشكل النظام أو هيكله التنظيمي، أو يقتصر على سلوكياته أو نمط أدائه الوظيفي. كما أن كل نظام يعمل بطريقة المؤثرات (المدخلات والمخرجات)، وبعض تلك المدخلات تكون ذات طبيعة إستراتيجية وحاسمة، تسمى بالمدخلات الحاكمة، التي تحدد الكيفية التي يتفاعل بها النظام، وما يميزها عن غيرها

هو قابلية النظام للاستجابة والتكيف معها. وقد يكون النظام محكماً في تكوينه، أي يكون على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي، في حين قد يكون غير محكم في تكوينه، يتميز بالتفكك وعدم الانضباط. إن لكل نظام حدوداً تفصله عن بيئته الخارجية التي يتعامل معها، وتتضح العلاقة بين النظام وبيئته بالاستعانة بمفهوم المدخلات والمخرجات^(٢٠)؛ لأن كل نظام هو عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات، التي تقوم بإيصال الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه.

المبحث الثاني "النظام الدولي" International Order

إن النظام الدولي ظاهرة اجتماعية ليس لها وجود مادي، وإنما هي مفهوم افتراضي، أدخل كمستوى للتحليل لفهم وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه إجرائياً، عبر رصد وتتبع العلاقات بين مراكز القوى المختلفة على الساحة العالمية. والقصد من هذا المنحى التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي، وذلك للكشف عن نمطية وتكرارية ظواهر العلاقات الدولية.

وتعد دراسة النظام الدولي من الموضوعات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية. لكونه يستطيع أن يقدم تصوراً لهذه العلاقات في مضمونها الكلي، فضلاً عن أنه يساعد في تفسير سلوك الوحدات المكونة لهذا النظام؛ ذلك لأن العلاقة بين النظام ومكوناته علاقة تأثير متبادل، وفقاً لاقتراب النظم الذي شكل نظرية النظم الدولية (General System Theory [GST])، وتعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي (يطلق عليها أحياناً بنظرية الأنساق الدولية) من أبرز النظريات التي حققت قبولاً عاماً وواسعاً لدى المختصين الأكاديميين، والتي جاءت على إثر إخفاق النظريات والمناهج البحثية التقليدية في التوصل إلى إطار علمي ملائم لتحليل السلوك الدولي لمختلف علاقاته التبادلية^(٢١). كما استطاعت تلك النظرية أن تحدث جدلاً واسعاً بين كثير من المختصين الذين تصدوا بالتحليل والتقييم في إمكانية نجاح هذه النظرية في دراسة العلاقات الدولية، وخاصة على مستوى النظام الدولي، حيث تميزت تلك النظرية^(٢٢) - وفقاً للآراء والاستنتاجات التي خلص إليها تحليلات أصحابها - بقدرتها على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية؛ نظراً لشموليتها واتجاهها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها، ربطاً منطقياً مستمداً من الواقع. كما أنها تساعد على دراسة الإطارات الكلية، وذلك بتحليل مفصل لمكونات ذلك الكل دون إغفال

التفاعلات الدولية في مجموعها. كما أنها تهيئ الأساس نحو دمج الكثير من الأفكار والمفاهيم والنظريات، التي تشعبت بسبب التباين الواضح في اتجاهات التحليل. ومقدرتها على أن توفق وتربط بين المداخل النظرية الرئيسية المستخدمة في دراسة العلاقات مثل (نظريات القوة، نظريات القيم والأيديولوجيات، نظرية التوازن). كما أنها تساعد على توحيد المصطلحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية مثل (القومية، الولاء، الأيديولوجية، النزاع ...).

هذا، وقد تعرضت نظرية النظم الدولية كغيرها من نظريات السياسة الدولية، لبعض الانتقادات منها: أن التفاعلات التي تجري داخل النظم الدولية، هي ظاهرة شديدة التعقيد يصعب فصل عناصرها ومكوناتها الأساسية والفرعية. فضلاً عن صعوبة قياس وتقييم عمليات الاتصال داخل تلك النظم، من حيث مدى توافر مصادر المعلومات، ومدى حجمها ونوعية الحقائق المتوافرة عن عمليات الاتصال بين تلك النظم، ودرجة نقاء تلك المعلومات، وكيفية ربطها بشكل منطقي وواقعي^(٢٣). وتنتهم تلك النظرية بانحيازها الأيديولوجي، حيث تحاول الحفاظ على الوضع القائم، وذلك بتركيزها على الاستقرار والتوازن والحفاظ على النظم أو النماذج. كما يعيبها عدم قدرتها على تأسيس قاعدة معرفية لها، فالمفاهيم المستخدمة تحمل معاني مختلفة، كما تتباين أدوات تحليلها من باحث لآخر، إضافة إلى أن المجال الذي تدرسه غير محدد^(٢٤). ومن جانب آخر ينتقد "ستانلي هوفمان" (Hoffmann S.) تلك النظرية بقصورها عن تقديم إطار يساعد على التنبؤ، حيث إن دراسات أصحاب النظرية عجزت عن تقديم هذا الإطار^(٢٥).

في ضوء ذلك، فإن أصحاب الاتجاه المدافع عن نظرية النظم، ينظرون إليها بوصفها البديل المناسب للنظريات والمفاهيم التقليدية، التي عجزت عن الوصول إلى إطار علمي مقبول، يعتمد على تحليل النظم الدولية عبر الكشف عن خصائصها الهيكلية والسلوكية، وبرصد مختلف العوامل والمتغيرات التي تحكم تفاعلاتها وتطوراتها، وكيفية انتقالها من شكل معين إلى آخر مختلف. بيد أن البعض يرى بأن

مساهمة تلك النظرية - من ناحية المفاهيم أو المنهجية - لم تكن مساهمة ذات أهمية، كما أنها ما تزال غير كافية كأداة للتحليل الشامل لكل الحقائق المعقدة للواقع السياسي الدولي^(٢٦).

وعلى الرغم من واقعية تحليل تلك الانتقادات، فإن ذلك لا يقلل من أهمية تلك النظرية، كمنهاج نظمي يساعد على تحليل السياسة الخارجية فحسب، بل سيكون تأثيرها مستمراً على الباحثين المهتمين لبناء نظرية كلية في هذا الحقل.

أشرنا فيما سبق، إلى أن النظام الدولي يتسم بالتحول وعدم الثبات والتغير المستمر، الأمر الذي يصعب معه إيجاد تعريف مانع جامع للنظام الدولي، بل تعددت التعريفات بحسب المداخل المختلفة التي ينتهجها الدارسون للعلاقات الدولية في تناولهم لهذا النظام، ويمكننا التمييز بين اتجاهين لتعريف النظام الدولي : اتجاه نظري ذي صبغة قانونية ذات طابع مؤسسي، والآخر عملي إجرائي.

فالتعريف النظري يرى أن النظام عكس اللانظام والفوضى، فقد ارتبط مفهوم النظام من الناحية السياسية ارتباطاً عضوياً بتطور المجتمعات البشرية، وأنه يتغير بتغير الزمان تبعاً لتغير الظروف المادية والقيم السائدة. ولقد كان النظام الدولي - ولا يزال - ينطوي على بعدين ثابتين متلازمين هما : الانضواء تحت قاعدة مشتركة (القانون الدولي)، ووجود سلطة تقوم على تطبيق هذه القاعدة. وفي هذا الصدد يقول "مارسيل ميرل" (Marael Merle) : (فإذا لم يكن هناك قانون أو ناموس أو قاعدة متفق عليها، تصبح التحكيمية هي السمة البارزة للسلطة، وفي غياب سلطة أو قوة قادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى)^(٢٧).

وفي تقديرنا يجب التأكيد على أنه من الضروري وجود هذين البعدين فقط، بل أكثر من ذلك ضرورة توازنهما. فإذا أخذنا بهذا التعريف للنظام الدولي ببعديه، وأدركنا عدم تحقق البعد الثاني، فإنه من الصعوبة بمكان الحديث عن نظام دولي كمستوى للتحليل، بل نشك في وجوده أصلاً.

ولقد عالجت الدول إشكالية عدم وجود سلطة عليا، عبر ثلاث صيغ

دبلوماسية (الهيمنة، توازن القوى، التشاور أو الوفاق)، وبتلك المعالجة يمكن النظر إلى النظام الدولي بشقيه معاً، وعبر الصيغ الدبلوماسية التي تتبعها الدول محل وجود السلطة الأمرة.

ومن التعريفات النظرية للنظام الدولي كذلك أنه (كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة، كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تفرز ظواهر جزئية محددة على الساحة الدولية مثل: الحروب، التحالفات، التعاون، التكامل...) (٢٨)، وعرفه البعض بأنه يحتوى على (وحدات، هيكل، مجموعة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقات بين الوحدات إضافة إلى أنماط من التفاعلات والعمليات التي تتم بين وحدات النظام) (٢٩).

أما التعريف الإجرائي، فإنه يركز على التفاعلات الدولية ومحتواها، أكثر مما يركز على الطبيعة القانونية والآليات المؤسسية، التي تجري في إطارها هذه التفاعلات، حيث يرى "بروست روست" (Russtt B.) بأنه (جمع من العناصر المتفاعلة) (٣٠). أما "تشارلز ماكلياند" (McClelland) فيراه (الصورة الموسعة للتفاعل بين فاعلين اثنين) (٣١). ويُقصد بالنظام الدولي كذلك (أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى - ولاسيما الدولتان العظميان - التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية ككل) (٣٢).

من خلال الاستعراض السابق لتعريف النظام الدولي بشقيه النظري والإجرائي، نلاحظ أن التعريف الأول اتسم بالجمود، وذلك عبر وصف شكل النظام وهياكله، ووحداته والآليات التي يعمل بها، أي تناول النظام بطابعه القانوني المؤسسي. في حين أن التعريف الإجرائي عمد إلى دراسة التفاعلات التي تتم داخل النظام عبر وحداته المكونة له، وتأثير هذا التفاعل على اتجاهات وتوازنات القوى التي تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل هيكلية النظام الدولي.

المبحث الثالث "النظام الإقليمي" (Regional System)

لقد اختلف شُرَّاح القانون الدولي، وكُتَّاب العلاقات الدولية حول النظام الإقليمي، والمعايير المختلفة في تحديد مفهومه، وعلى الرغم مما بُذِلَ من جهد فكري في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النظام، فإنهم أرجعوا جذوره الفكرية إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية كأحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، والآخر التكامل بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد قضاياها الرئيسية. وعلى هذا فسوف نتناول بالتحليل هذين المصدرين بوصفهما ركيزتين رئيسيتين للنظام الإقليمي^(٣٣).

أ - الإقليمية (Regionalism) :

إن مصطلح الإقليمية لا يزال ضمن مجموعة من الاصطلاحات الدولية التي لم يتم التوصل بعد إلى تحديد دقيق لها، حيث لم يكن ثمة اتفاق في الرأي بشأن المقصود بها. فقد ذهب فريق من الباحثين إلى ضرورة تجاوز وضع تعريف جامد أو محدد للإقليمية؛ لكي لا يؤدي ذلك إلى قصر مجال تطبيقه على دائرة ضيقة من التجمعات والتكتلات الدولية دون غيرها^(٣٤). ووفقاً لهذا الرأي فإنه يدخل ضمن التنظيمات الإقليمية جميع أنواع التكتلات التي تقوم على مبدأ التجاور الجغرافي أو الثقافي والحضاري، أو الاقتصادي، أو حتى العسكري. فيما ذهب فريق إلى التأكيد على أهمية تحديد مفهوم معين للإقليمية، على النحو الذي يحدد مقومات قيامها؛ وذلك لضمان عدم الخلط بينها وبين الصور الأخرى للتعاون بين الدول^(٣٥).

ولقد أدى عدم وجود اتفاق واضح بشأن تعريف الإقليمية، إلى تباين التفسيرات حيال المحدد الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الفكرة أساساً، والتي ينبغي

أن يركن إليها تحديد هذا المفهوم. ولقد تمحورت آراء الباحثين حول عدة مفاهيم لمصطلح الإقليمية^(٣٦)، كمفاهيم يجب توافرها للدلالة على التنظيم الإقليمي، وهي:

– **المفهوم الجغرافي**: يمثل المفهوم الجغرافي للإقليمية القاسم المشترك لمعظم التعريفات التي تناولت الشأن الإقليمي – كما سنلاحظ ذلك لاحقاً – حيث لم تسقط تلك التعريفات هذا العامل، وإن اختلفت في إبراز أهميته بين المفاهيم الأخرى للإقليمية، الأمر الذي تفرضه الاعتبارات المنطقية، باعتبار الإقليمية في حد ذاتها فكرة جغرافية^(٣٧)، ووفقاً لهذا فإن الإقليمية لا تتحقق – تبعاً لأنصار هذا المفهوم – ما لم يكن هناك رابطة جغرافية واضحة بين الدول الأعضاء فيها. وقد أكد على هذا المنحى "امتياي اتزيوني" (Amitai Etzioni) وآخرون أهمية الوحدة الجغرافية أو التجاور الجغرافي بين الوحدات التي يتشكل التجمع أو النظام الإقليمي منها، ويعتمد عليها في استمراره؛ ولذلك وضعوا البعد الجغرافي في مقدمة العناصر المهمة والأساسية لأي تجمع يوصف بأنه إقليمي^(٣٨). وبالتوافق مع هذا الطرح فإن هناك من يرى أن الفاصل الجغرافي الكبير بين شرق باكستان وغربها كان من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام جمهورية بنغلاديش. كما أن فقدان التجاور الجغرافي كان في مقدمة أسباب انهيار (West Indies Federation) في العام ١٩٦١ م. وعدم وجود الامتداد الجغرافي بين الإقليم الشمالي (سوريا) والإقليم الجنوبي (مصر) في إطار الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة) كان – في تقدير البعض – من بين العوامل الرئيسية التي يسرت عملية الانفصال بينهما^(٣٩).

ولقد انقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فريقين: الأول يدعم فكرة الرابطة الجغرافية، رافضاً بذلك دخول دول من خارج الإقليم الذي يشملها هذا التجاور الجغرافي لهذا التنظيم. أما أنصار الفريق الآخر، فإنهم غلبوا عامل المصلحة التي تتحقق لمجموعة من الدول الواقعة في نطاق منطقة جغرافية معينة، كمدخل صحيح لتعريف الإقليمية انطلاقاً من مفهوم الرابطة الجغرافية. وعليه فإن مشاركة دولة ما تقع خارج نطاق الرابطة الجغرافية لهذا الإقليم لا تتنافى والمفهوم المشار إليه^(٤٠).

- **المفهوم الثقافي - الحضاري:** يؤكد أنصار هذا التوجه على الروابط الجغرافية كأساس للإقليمية، بيد أنهم يتساءلون عن مدى تفسير استبعاد بعض التنظيمات الإقليمية لدولة تقع جغرافياً في ذات المنطقة التي يشملها هذا النظام الإقليمي، كما هو الحال في حالة إيران بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي. فالرابطة الجغرافية - وإن كانت ضرورية - فإنها لا تكفي وحدها لقيام المنظمة الإقليمية؛ إذ لا بد من وجود روابط مشتركة^(٤١) (وحدة الجنس، الحضارة، التاريخ، الثقافة، الدين، اللغة) بين مجموعة من الدول، كحد أدنى لاستيفاء قيام مفهوم الإقليمية. بيد أن هذه الروابط وإن كانت تنطبق على إيران، ولكنها تتنافى مع استبعاد العراق من منظومة مجلس التعاون الخليجي حيث يوجد لديها روابط مشتركة مع باقي دول المجلس. ومن جانب آخر فإن تلك "الخصوصية المشتركة" على الرغم من أهميتها لا تكون كافية للوصول إلى مرحلة من التكامل، أو كضمانة أكيدة من تراجعه. فدول الاتحاد الأوروبي - على الرغم من تعدد مصادر اختلافها وتبايناتها الثقافية والحضارية - استطاعت أن تصل إلى مرحلة متطورة من التكامل.

- **المفهوم السياسي:** يرفض أنصار هذا التوجه القول بأن الإقليمية يجب أن تنطلق من واقع جغرافي أو ثقافي أو حضاري، بل يؤكدون البعد السياسي للإقليمية. فالنظام الإقليمي - برأيهم -^(٤٢) ينشأ متى توافرت فيه المصلحة السياسية المشتركة، بغض النظر عن تجاورهم الجغرافي، أو تشابه أنظمتهم السياسية أو انتماءاتهم الثقافية أو الحضارية، فقد تتعارض المصالح السياسية بين الدول المتجاورة جغرافياً، في حين قد تتلاقى تلك المصالح بين الدول الخارجة عن النطاق الجغرافي، والمتباينة ثقافياً وحضارياً، فمثلاً عضوية سلطنة عمان في رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، على الرغم من تباين عمان مع دول الرابطة ثقافياً وحضارياً إلا أن مصالحها السياسية والاقتصادية المشتركة أدخلتها في هذا النظام.

وطبقاً لما تم عرضه حول المفاهيم الثلاثة، التي من خلالها يمكن تحديد تعريف للإقليمية، نرى أن تلك المفاهيم تعكس خلافاً جوهرياً بين اتجاهين: الأول

ينادي بالأخذ بفكرة الإقليمية المقيدة، حيث يطالب بوضع أسس ومعايير واضحة لتحديد الإقليمية، وذلك للتمييز بين النظم الإقليمية المختلفة. والآخر يدعو للإقليمية المطلقة دون تحديد أسس ومعايير لتلك الإقليمية؛ لإفساح المجال أمام التجمعات والتكتلات الإقليمية بشتى صورها، دون استبعاد بعضها عن إطار أي تجمع إقليمي.

ووفقاً للتحليل السابق حول المفاهيم المذكورة، نتفق مع ما جاء حول المفهوم الجغرافي للإقليمية، بضرورة وجود رابطة جغرافية بين الدول دون إدخال أي دولة خارج نطاق الإقليم الجغرافي، بدعوى تحقيق مصالح دول الإقليم، مع التأكيد على وجود روابط مشتركة بين مجموعة من الدول في إقليم معين. فالعامل الجغرافي من العوامل ذات التأثير البالغ في علاقات الدول، إذ إن الجوار يولد مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، هو أمر يصعب تجاهله عند التنظيم القانوني لشؤون الدول المشتركة في إقليم جغرافي واحد، وقد تؤسس تلك التفاعلات المذكورة ظواهر جغرافية محضة تقود لتأسيس تجمعات إقليمية ذات أهمية كبيرة، ومثال على ذلك التجمعات الإقليمية الدولية الواقعة على بحر أو حوض نهر واحد^(٤٣). ونختلف مع ما تم طرحه ضمن المفهوم السياسي الذي يرجح العامل المصلحي كوصف للإقليمية، على الرغم من شرعية التقاء المصالح السياسية للدول الأعضاء في أي تجمع إقليمي؛ ذلك أن الربط بين الإقليمية والمصالح يشوبه بعض القصور، حيث إن الإقليمية ترتكز على عنصر الثبات والاستمرارية، أما المصالح السياسية فإنها تتصف دوماً بالتغير والتحول باختلاف الزمان والمكان.

وفي ضوء ذلك، نرى أنه لا يوجد تصور متفق عليه حتى الآن لمفهوم الإقليمية، بيد أن الاتجاه الغالب في الفقه الغربي يؤيد المفهوم الجغرافي للإقليمية، كعنصر يحظى بالأولوية؛ نظراً لأن (الجماعات الإقليمية ينبغي أن تسعى أولاً وأساساً للمحافظة على السلم الدولي، وأن البعد بين الدول ينفي احتمال الاعتداء المتبادل، ويضعف من إمكانيات المساعدة المتبادلة. فالاتفاق الإقليمي - وإلا كانت لا معنى لها- اتفاق بين حكومات دول متجاورة أي تقطن في نفس الإقليم)^(٤٤).

وربطاً بالفقرة السابقة في اختلاف الباحثين حول إيجاد تعريف متفق عليه للإقليمية، والعنصر الحاكم الذي ينبغي أن يركز إليه أي تحديد لهذا المفهوم، نرى أن جدلاً آخر قد ظهر حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية، وأي من المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ الأمن والسلم فيه، وهل ينظر للإقليمية كبديل للعالمية، أو يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.

حول تلك الإشكالية، يرى أنصار الإقليمية أنها ضرورة لا غنى عنها في التنظيم الدولي؛ لقدرتها - بحكم مدلولها الجغرافي - على التعامل مع قضاياها ومشاكلها الإقليمية. كما أنها تساعد على تحقيق الأهداف التي ترنو إليها الجماعة الدولية^(٤٥). كما يمكن اعتبارها أداة للتسوية السلمية للمنازعات الإقليمية في إطار إقليمي متفاهم، قبل أن تتفاهم ودون أن يتعرض لتأثيراتها انقسام المجتمع الدولي، وبذلك يمكن عزل القضايا الإقليمية عن القضايا العالمية المعقدة. فالإقليمية كذلك تعبر عن حالة الإخفاق الذي لازم المنظمات الدولية التي تفتقر إلى هيكل يستطيع اتخاذ القرار الملائم، فهي بذلك تعد منهجاً أكثر واقعية وقدرة على مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي^(٤٦). ويضيف آخرون أن الإقليمية تلقى قبولاً أكثر لدى الأفراد، باعتبارها حقيقة سيكولوجية أساسية، لتأثر روابط التجمع الإقليمي بالموقع الجغرافي والثقافي والسياسي، في حين لا تجد العالمية هذا الإحساس المماثل بالانتماء^(٤٧).

أما أنصار العالمية فإنهم لم يقرروا ما ذهب إليه مؤيدو الإقليمية، وما صاغوا من آراء حول أهمية دورها، باعتبارها معول هدم وأداة تفتيت للعالم، بغية تحويله إلى تكتلات أو تجمعات متصارعة، وفي هذا يرون أن العلاقات بين الدول المتجاورة جغرافياً، غالباً ما تتسم بقدر من الحساسية نتيجة خلافات وصراعات إقليمية متجذرة وموغة في القدم، ويرجع ذلك للخلافات حول قضايا تتعلق بالأمن والحدود المشتركة، ففي ذلك لا يمكن اعتبارها أداة فاعلة للتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية^(٤٨). ومن الاعتقاد الخاطئ كذلك وصف كل المشاكل والقضايا الإقليمية،

بأنها ذات منشأ إقليمي خالص، ومن ثمّ يمكن التعامل معها على أساس هذا المنحى، بل إن كثيراً من هذه المشاكل والقضايا الإقليمية الحديثة ذات بُعد دولي، حتى وإن وجدت في النطاق الإقليمي، حيث يجب معالجتها من المدخل العالمي بمفهومه الواسع. كما أن قيام المنظمات الإقليمية يؤدي ليس إلى تغليب الاعتبارات والمصالح الإقليمية فحسب، بل يضعف أيضاً إسهام الدول تجاه القضايا العالمية والإقليمية كذلك عامل من عوامل التفكك والتجزئة، فهي تمثل ثغرة في البناء الدولي العالمي القائم على أساس التعاون الدولي^(٤٩).

وعلى الرغم مما طرحه أنصار العالمية، فإن مشرعي الفقه الدولي قد أبرزوا دوراً مهماً للإقليمية في النظام الدولي، فلقد ذكرت الإقليمية في عهد عصبة الأمم حيث تنص المادة (٢١) من عهد عصبة الأمم على: (لا تعتبر متعارضة مع عصبة الأمم أيّ من التعهدات الدولية التي تكفل استتباب السلام، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم وفي الاتفاقيات الإقليمية مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو). وتبعاً لهذه المادة فإن معاهدة فرساي المؤسسة لعصبة الأمم أباحت صراحةً للدول الدخول في التنظيمات الإقليمية. شريطة أن توافق وثائقها المؤسسة مع العصبة ذاتها. وكذلك برزت الإقليمية في ميثاق الأمم المتحدة في مادتها الثانية والخمسين فقرة واحدة على قيام النظم الإقليمية، وعليه فإن مشرعي الفقه الدولي أباحوا صراحةً قيام النظم الإقليمية شريطة عدم تعارضها مع الموانئ الدولية^(٥٠).

وتأسيساً على ما تقدم، تبرز لدينا الأهمية التي قدمها أنصار كل فريق، فإنه لا يمكن أن يلغي أحدهما الآخر أو يكون بديلاً عنه، بل يجب الإبقاء على دور فاعل ومتطور للنظم الإقليمية، بما يتوافق مع التنظيم الدولي، وأن يكون الارتباط بينهما كمكلاً لعمل الآخر على تنمية وتطوير التعاون بينهما، لخدمة السلم والأمن الدوليين وتحقيق الرخاء للبشرية، وإن وجد اختلاف يمكن تداركه أو التقليل منه، بتطوير أسلوب التعاون والتنسيق المشترك في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والتعاون على ردع العدوان، دون أن يكون هذا الغرض الأخير هو الهدف الوحيد من

المنظمة الإقليمية، التي لا تنشأ إلا استجابة لدواع أمنية أو عسكرية (أي الأحلاف العسكرية) بحيث تقوم أساساً لتحقيق مصالح مجموعة من الدول، التي قد تختلف مع الصالح الدولي. وعليه فإن الحجج الرافضة لفكرة الإقليمية تكاد تكون مقتصرة على هذا النوع الأخير من التنظيمات. وعليه، فقد يثار تساؤل رئيسي حول الفرق بين النظام الإقليمي والحلف، وهذا ما سوف نتناوله بالتحليل لاحقاً.

ومن جانب آخر، أحدثت حركة التقدم العلمي والتقني التي رافقت الثورة الصناعية منذ القرن الثامن عشر تأثيراتها على هيكل العالم كله، حيث دخل العالم بعدها عصر المعلومات في مجال الفضاء، والتسلح، والإلكترونيات والهندسة الوراثية، وأدت هذه التغيرات إلى تحول في بيئة المجتمع الدولي، هذا التحول أقرز مجموعة من الظواهر أثرت بدورها على النظام الدولي والنظم الإقليمية، بحيث تداخلت القضايا التي جعلت من الصعب الفصل بين ما هو داخلي وخارجي منها، مثل قضايا البيئة، والأمراض المعدية، والهجرة، والجريمة والإرهاب .. إلخ، إضافةً إلى بروز فاعلين دوليين من غير الدول القومية مثل: الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي تلعب أدواراً مهمة في تفاعلات النظامين الدولي والإقليمي. إن تلك المتغيرات وغيرها أثرت بطبيعة الحال على الإقليمية التي أحدثت أشكالاً جديدة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة، بحيث يرى البعض أن ثلث التجارة العالمية يتم في إطار هذه التكتلات، وأن نصف العالم حتى عام ١٩٩٧ م عضو في كتلة اقتصادية أو أخرى، بينما النصف الآخر يقوم بتقويم هذه الظاهرة على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(٥١)، ولقد اصطلح على تسمية هذه الحالة بالإقليمية الجديدة.

الإقليمية الجديدة (Neo - Regionalism):

نظراً لتنامي هذه التطورات والتغيرات يرى البعض أن "الإقليمية الجديدة" هي سلسلة من الخطوات الإجرائية والسياسات التي تتبناها دول تجمعها عوامل مشتركة على المستوى الإقليمي، تعمل على إيجاد نوع من التعاون المشترك لتقوية نفوذها من خلال هذا التكتل؛ لضمان كيانها الذاتي تحسباً من نفوذ وسيطرة

التكتلات الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة الفاعلين الدوليين خارج نطاق الإقليم^(٥٢). فهي بذلك سلسلة من الإجراءات تهدف إلى التلاقي والاتفاق، ثم التعاون والتجمع، والسعي نحو العمل المشترك؛ لتحقيق الاستقرار والتقدم والرخاء لإعلاء شأن الإقليم، في مواجهة الأقاليم الأخرى، وفي مواجهة تحديات العولمة^(٥٣). وعليه فالإقليمية الجديدة في أبسط معانيها هي (تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور، ابتداء من منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، في شكل تجمعات وكتل تجارية واقتصادية إقليمية كبرى)^(٥٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة قد ظهرت على أنقاض تجارب إقليمية مشابهة في التكامل الإقليمي في أوروبا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، حيث لم يكتب لبعضها النجاح، أما الظاهرة الإقليمية الحديثة من التكتلات، فقد حققت نجاحاً لما تمثله من أهمية أساسية في أنماط العلاقات الدولية المعاصرة. ويرجع " جاديش بجواتي " (Jadish Bhagariti) عودة تلك الظاهرة وانتشارها بشكل قوي إلى التحول في الموقف الأمريكي تجاهها^(٥٥)، حيث كان الرفض الأمريكي سبباً في فشل التجارب الإقليمية السابقة، لرفضه ومعاداته لها من منطلق الدفاع عن نظم التجارة الدولية متعددة الأطراف التي تتخذ من اتفاقية بريتون وودز أساساً لهذا النظام^(٥٦).

إن الثورة العلمية التي شهدتها العالم، وما تبعها من تطورات ودوافع، أدت إلى بروز تلك التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية، ومنحتها ثقلها وازدهارها في السياسة العالمية، ولقد اعتمد هذا الازدهار على عوامل عديدة منها^(٥٧):

- التغيير في البيئة التجارية العالمية، من النمو السريع في اقتصاديات عدد من الدول، وخاصة ألمانيا واليابان، يقابله بروز إشكاليات في الاقتصاد الأمريكي^(٥٨)، مما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، والأخذ بنظم الصرف العائمة، الأمر الذي عزز من فقدان الولايات المتحدة قدرتها التنافسية مع تلك القوى، مما خلق صراعاً وتنافساً بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي.

- زيادة النزاعات التجارية الدولية، نتيجة لصعود قوى تجارية جديدة، خاصة

البلدان الصناعية في آسيا، التي زادت قوتها التجارية بوتيرة سريعة تؤهلها لاحتلال مكانة متقدمة في التجارة الدولية مستقبلاً.

- الفروق الواضحة في عوامل الإنتاج بين الدول، الأمر الذي زاد من عملية التنافس الدولي الخاصة بعمليات تصدير السلع، وأدى إلى خلق تفاوت في أسعار السلع المصدرة لهذه الدول، مما خلق بيئة صراعية تنافسية، استدعت التكتل لحماية صادراتها.
- اتساع عدد ونشاط الوحدات غير الحكومية (الشركات الكبرى) على الساحة التجارية الدولية، والذي بدت أمامه الدولة القومية عاجزة عن الدخول في منافسة مع تلك المراكز التجارية والصناعية، وهذا يستدعي لجوء الدول إلى تكتل إقليمي لاحتواء نشاط الوحدات.
- التفكك الواضح لوحدة دول الجنوب، نتيجة تباين اهتماماتها واختلاف أهدافها ومصالحها، الأمر الذي أدى إلى انتشارها في أواسط تلك الدول، مما أعطى دافعاً جديداً لازدهار تلك الظاهرة.
- التغيرات في هيكل النظام الدولي، بعد انهيار نظام الثنائية القطبية وتفكك الاتحاد السوفيتي، مما أفضى إلى زوال العوائق المصطنعة للتجارة والاستثمار بين الأقاليم، الأمر الذي زاد من وتيرة التجارة والاستثمار، الذي شجع الدول على الدخول ضمن تلك التكتلات الإقليمية، وخاصة الاقتصادية منها.
- تزايد أهمية القضايا وكثافتها على الساحة الدولية، قابلهما عجز الدول القومية عن متابعة تلك القضايا، وإيجاد حلول لها، وشجع ذلك على قيام تعاون وتكامل إقليمي لحل تلك القضايا، وفي ذلك يرى "روبرت كيوهان" (Robert Keohane) أن (زيادة كثافة القضايا تؤدي إلى زيادة الاحتياج إلى الأنظمة الدولية)^(٥٩). بمعنى التشجيع على قيام التكتلات الإقليمية المتخصصة بصرف النظر عن مدى التجاور الجغرافي.

ومن خلال ما تم طرحه، يتضح أن الإقليمية الجديدة تعول أساساً على العوامل التجارية والاقتصادية، وما يترتب عليها من تفاعلات فيما بين الأطراف ذات الصلة، والتي تختلف عن العوامل السياسية والعسكرية والإستراتيجية، التي ظلت

تحكم علاقات التفاعل بين النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، والفرق بين النموذجين (انظر الجدول رقم (١) لتبيان أوجه الفروقات بين هذين النموذجين) يتمثل في أسباب النشأة، واختلاف البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته، والأهم، كما يرى "والت روستو" (Walt Rostow) هو "نمط العلاقات مع قيادة النظام الدولي بعد الحرب الباردة" (٦٠)، وعليه فقد برزت سمات وخصائص مميزة لهذه الإقليمية الجديدة، تمثلت في سعيها نحو التكامل الاقتصادي الشامل، حيث تجاوزت هدفها للوصول إلى إلغاء القيود الجمركية إلى ما هو أبعد من ذلك في إقامة مناطق تجارية حرة، يعقبها قيام اتحاد جمركي (التعرفة الموحدة)، تمهيداً لتوحيد العملة - كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي - للوصول إلى سوق اقتصادية موحدة، على الرغم من أن تجربة هذا الاتحاد تمثل "الإقليمية التقليدية" التي تؤكد عنصر التجاور الجغرافي.

جدول رقم (١)

أوجه الفروقات بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة

م	الإقليمية القديمة	م	الإقليمية الجديدة
١	إحلال محل الواردات.	١	توجه تصديري.
٢	تخصيص الموارد وفقاً لخطط مركزية وقرارات سياسية.	٢	تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق.
٣	زيادة دور الحكومة والقطاع العام.	٣	زيادة دور القطاع الخاص.
٤	تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.	٤	تدخل فيها المنتجات كافة بما فيها الخدمات والاستثمار.
٥	تتعامل مع الحواجز الجمركية.	٥	تعمق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات.
٦	معاملة تفضيلية للدول الأقل تقدماً.	٦	معاملة مماثلة لجميع الأطراف مع السماح بفترات للتكيف.

المصدر: محمود محيي الدين، رشا الحكيم، الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك، المستقبل العربي، العدد (١٣١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٩١.

ومن جانب آخر، فإن "الإقليمية الجديدة" تميزت بتطورها من إقليمية ذات طابع مغلق، إلى إقليمية أكثر انفتاحاً لتضم دولاً ذات مستويات دخل، وهياكل اقتصادية متفاوتة، كما هو الحال في انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي. وأيضاً لا تقتصر الإقليمية الجديدة على طابعها التجاري والاقتصادي، بل تهدف إلى خلق وظائف جديدة تعالج موضوعات متعددة (التحول الديمقراطي، حقوق الإنسان، وحقوق التدخل الإنساني)^(٦١)، كما أن نشأتها كانت استجابة للتطورات العالمية، وليست تعبيراً عن مصالح إقليمية فحسب، فهي ليست بديلاً للتجارة العالمية متعددة الأطراف، بل تنمى لهذه التجارة، أي أنها عملية تنظيم جديدة للنظام الاقتصادي العالمي، بما يتواءم والمتغيرات العالمية الجديدة. هذا وقد تميزت "الإقليمية الجديدة" بكونها ظاهرة عالمية، لم تعد مقصورة على إقليم جغرافي معين، أو تكتل اقتصادي بعينه، بل أصبح لديها قابلية التشكل بالاتساع أو بالانكماش بحسب الوظائف والقضايا. إضافةً إلى أن العناصر المكونة لها من فواعل متعددة، ليست مرتبطة بعلاقات الحكومات، بل تشمل فواعل غير حكومية من مؤسسات ومنظمات وحركات فوق قومية، تتشكل بحركة ذاتية وقائمة على واقع ملموس، يوجهها التعاون والتنسيق^(٦٢).

وعلى ذات السياق كشفت خصائص ومميزات التجارب الإقليمية الجديدة أن اللجوء للتكتل الاقتصادي الإقليمي لم يأت نتيجة تحرر التجارة فقط، وإنما استجابة للتطورات الجديدة في النظام العالمي، ومنها قصور الدولة القومية من الاستجابة والتكيف مع الواقع السياسي والاقتصادي والتكنولوجي الجديد^(٦٣).

لقد أسهمت التطورات على الساحة الدولية في بروز الإقليمية الاقتصادية الجديدة، وتبلورها في طابع معين يستدل عليه من خصائص ومميزات تلك الظاهرة، والتي أخذت شكلين: شكل تكتل تجاري إقليمي، يستند إلى درجة التميز في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في الإقليم عن باقي الدول الخارجة عن نطاقه الإقليمي، والآخر يتمثل في التكتل الصناعي، الذي يستند أساساً إلى عملية التخصيص وتقسيم

العمل الصناعي، في مجموعة من الصناعات (أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول) التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل^(٦٤).

فالتكتل التجاري الإقليمي، يهدف إلى التكامل الاقتصادي الشامل، وهو أعلى مستويات هذا التكتل، حيث توحد السياسات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية للدول المنضوية تحت هذا التكتل، ولبلوغ هذا المستوى لابد من التدرج على أربع مراحل: أولها، إنشاء مناطق تجارية حرة، يتم على ضوءها تخفيض أو إلغاء القيود على التجارة داخل الإقليم، عبر إلغاء الرسوم الجمركية. وثانيها، قيام اتحاد جمركي يوحد التعرفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء في التكتل. وثالثها، قيام السوق المشتركة التي تتضمن المرحلتين السابقتين، بالإضافة إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج من سلع، وخدمات، ورؤوس أموال وعمال. وانتهاءً بالمرحلة الرابعة في الوصول إلى اتحاد اقتصادي، تنسق من خلاله السياسات الاقتصادية للدول في التكتل أو التجمع الإقليمي وتؤسس لعملة نقدية واحدة. وهذه المراحل الأربع التي أطلق عليها "بيلا باليسا" (Bela Balassa) «مستويات التكامل الاقتصادي»، يمكن عرضها بالجدول الآتي^(٦٥):

جدول رقم (٢)
مستويات التكامل الاقتصادي

مستوى التكامل	إلغاء رسوم الجمارك	وضع رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها
منطقة التجارة الحرة	×			
الاتحاد الجمركي	×	×		
السوق المشتركة	×	×	×	
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×

ونشير هنا لبعض النماذج لهذه التكتلات الاقتصادية منها: الاتحاد الأوروبي، ومنندى التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وغربي المحيط الهادي

(APEC)، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، ورابطة شرق آسيا (ASEAN)، تجمع أمريكا الجنوبية ميركوسول (MERCOSOL).

وتلك النماذج المذكورة قد تفاوتت مراحل تكاملها الاقتصادي بصورة أو بأخرى وفقاً لما جاء في الجدول رقم (٢).

أما التكتل الصناعي، فإنه ينشأ نتيجة عوامل تفرضها العلاقات الصناعية والتكنولوجية، كعوامل حاكمية لقيامه، ولا يشترط أن يكون اتفاقاً بين الدول، بل يمكن أن يربط بين مناطق داخل دولة واحدة، أو مناطق تجمع بين عضوية أكثر من دولة. فالتجاوز الجغرافي ليس من دعائمه، بقدر ما تكون تلك المناطق متكاملة صناعياً وتكنولوجياً، ولقد أطلق عليها تسمية (الدولة الإقليم)، مثل المنطقة الإقليمية التي تربط بوهيميا في جمهورية تشيكيا، مع ساكسوني في ألمانيا وسيليزيا في بولندا^(٦٦).

ب - التكامل الدولي (International Integration) :

إن المدلول اللفظي لكلمة التكامل هو (جعل الأجزاء المتفرقة كلاً متكاملًا)^(٦٧) أي وحدة واحدة. ويأتي التكامل كمحاولة لإصلاح حالة الصراع التي تعترى العلاقات الدولية أو التخفيف من حدتها، نتيجة التباين في المصالح والأهداف الاقتصادية والقومية، والذي جاء في ظل غياب قانون دولي ملزم لعلاج تلك الصراعات. بيد أن الدولة القومية لم تلجأ إلى الصراع كمنهج لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وإنما اعتمدت أيضاً على النهج التعاوني لتحقيق ذلك. ولقد ساهمت عوامل عدة في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول، منها تطوير التكنولوجيا، والاتصالات الحديثة، وارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى زيادة المشاكل الاجتماعية والبيئية على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي استدعى تضافر الجهود لتطوير التعاون على جميع الأصعدة. وبالنظر إلى حالات التكامل التي سادت بين الدول، يتضح أنها كانت تعبر عن إرادة سياسية تضمن من خلالها تدعيم الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، أو أنها تدرج تحت منطلق وظيفي مرتبط بتحقيق

حاجات أساسية، يمكن توافرها عبر تعزيز التعاون والاتصال بين شعوب تلك الدول^(٦٨).

فالتكامل إذن، ارتبط بمسألة التعاون / الصراع، حيث إن تدعيم التعاون يمكن إحلاله محل الصراع، وذلك عبر زيادة درجة التعاون بوتيرة عالية ومتقدمة، "لخلق اعتماد متبادل" (Interdependence) على مستويات عدة ذات المصالح الحيوية التي تهم الوحدات السياسية. وهذا الأمر يتطلب تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات إقليمية مشتركة. فالتكامل لا يهدف إلى إلغاء الوحدات السياسية، بقدر ما يقتصر على نقل سلطتها في بعض المجالات، والدافع الرئيسي للدول للدخول في عمليات تكاملية، هو النتائج المتوخاة من تلك العمليات التي تحقق فوائد سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية، أو اجتماعية أو كلها معاً^(٦٩).

إن تعريف التكامل الدولي أكثر صعوبة، فقد يفهم التكامل بوصفه "حالة" أو "عملية" على أنه وصف لنظام وعناصره الموجودين مسبقاً، أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين. وبشكل عام فقد طرح "ويلسي" (Wallace) تعريفاً واسعاً للاستدلال على هذا المفهوم بقوله: (وجود أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقاً، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئياً في طابعها، واجتماعية جزئياً، وسياسية جزئياً)^(٧٠).

في ضوء ذلك، يمكن استعراض نماذج من التعريفات لإيضاح مفهوم التكامل الدولي الذي انقسم منظرو التكامل بهذا الخصوص إلى فريقين: الأول ينظر إلى التكامل بوصفه "عملية" أمثال: "هاس" (Hass)، "جوهان جالتونج" (Johan Galtung)، "تشارلز بنتلاند" (Charles Pentland). أما الثاني فينظر إليه "حالة" أو "شرط" (Condition)، أمثال: "دويتش" (Deutsch)، "واتزيوني" (Etzioni).

فالتكامل عند "Hass" هو (العملية التي من خلالها، يقتنع السياسيون في بيئات قومية عديدة بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد وأكبر تمتلك مؤسساته سلطة شرعية فوق الدول القومية التي كانت قائمة قبل

ذلك^(٧١). فالتكامل عند "Galtung" هو (العملية التي يتم بواسطتها اجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضواً جديداً. وعند إتمام هذه العملية فيمكن القول أن التكامل قد حدث والعكس صحيح)^(٧٢). وكذلك يرى "Pentland" أن التكامل هو (العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلاً دولياً واحداً جديداً)^(٧٣).

أما التكامل بوصفه "حالة" فقد عبر عنها "Deutsch" بقوله: (حالة تكون فيها مجموعة من الأفراد يقيمون في إقليم معين قد خلقوا تجمعاً أو مؤسسات أو ممارسات قادرة على خلق توقعات شبه مؤكدة بأن هناك تغيرات سلمية سوف تحدث بينهم)^(٧٤).

واتساقاً مع تلك التعريفات، يُجمع العديد من دارسي العلاقات الدولية^(٧٥) على أن "التكامل" يهدف إلى تحويل الولاءات في المجالات السياسية، أو الاقتصادية أو الأمنية، أو الاجتماعية، أو غيرها أو كلها معاً، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول منفردة، تتميز علاقات وحداتها باعتماد متبادل، وتنتج معاً خواص للنظام تفتقر إليها في حال وجودها منفردة. وعليه فقد أكد على ذلك كلٌّ من "ستيفن روزن" (Steven Rosen) و"والتر جونز" (Walter Jones) بأن التكامل الدولي هو بمثابة اختزال للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد، في وحدة فوق قومية أكبر وأقوى^(٧٦). وبذلك يبرز الاختلاف بين التكامل الدولي عن التنظيم الدولي، فالأخير يعمل على إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول، أما الأول فإنه يصنع مثل هذه المؤسسات ذات آليات صنع القرار وتنفيذه، فوق الدولة القومية، الأمر الذي يصبح من حقها اتخاذ قرارات ملزمة يتوجب على الدول الأطراف تنفيذها. الأمر الذي يتوافق مع تعريفهما للتكامل بأنه (عملية ينتج عنها قيام كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تحملها الوحدات السياسية، بحيث تصبح النواة المركزية التي يندرج ضمن نطاقها مختلف الولاءات والأنشطة السياسية للوحدات

القومية التي أنشأت هذا الكيان وساهمت في وجوده، والتي تكون خاضعة لقرارات أجهزة ومؤسسات هذا الكيان الجديد^(٧٧).

ومن جانب آخر، يرى إسماعيل صبري مقلد^(٧٨) أن عمليات التكامل الدولي تتمثل في الصور الرئيسية التالية :

- **التكامل الاقتصادي:** يسعى إلى إقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة، وذلك عبر توحيد التشريعات الجمركية، وإزالة جميع العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات، أو انسياب حركة العمل ورأس المال ضمن إطار مناطق تلك السوق.
- **التكامل الاجتماعي:** وهي عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الوعي فوق القومي.
- **التكامل السياسي:** وهو إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية، ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية أو إقليمية مشتركة، حيث إن التكامل السياسي يجب أن يكون مسبقاً بتكامل اقتصادي، أو يكون نتيجة له.
- **التكامل الأمني:** وهو اتفاق الدول الأطراف على إقامة ترتيبات أمنية جماعية، وهي مرحلة لاحقة تأتي بعد عملية التكامل السياسي.

ج - الأشكال التي يظهر عليها التكامل الدولي :

في إطار تطوير فقه التكامل الإقليمي والدولي للوصول إلى درجة عالية من "التكامل" أو "الانصهار" الدولي باعتبار الإقليمية - في نهاية الأمر - عملية تكامل أو انصهار دولي، ظهرت أشكال ونماذج للتكامل الدولي والإقليمي على الساحة العالمية من جراء ما قدمه لنا فقه التنظيم الدولي وعلم العلاقات الدولية من مداخل (Approaches)، تم الاستعانة بها في إنجاز المشروع التكاملي على هذين المستويين حيث أسهمت مدارس فكرية بتطوير هذا الجانب، ونشير بهذا الصدد إلى "الفيدرالية Federalism - والكونفيدرالية Confederalism"، و"التعددية Pluralistic"، و"الوظيفية Functionalism"، و"الوظيفية الجديدة Neofunctionalism". والفارق الذي يميز هذه النظريات أو تلك المناهج هو درجة التسييس

(Politicization) التي تنطوي عليها كل نظرية أو منهج. فالمدرسة التعددية ركزت على فاعلين متنوعين، وليس مجرد دولة الأمة، ينخرطون في النشاط السياسي، وعلى ذلك فقد أكد "Deutsch" بأن أنماط الاتصالات والتبادل بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط "التكامل" الجماعة السياسية التي تتخطى الحدود القومية وتؤدي إلى تكوين "جماعة أمنية" على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي. وضمن هذا الإطار أيضاً، طور "Hass" تحليلاً وظيفياً جديداً بغية التنبؤ بأن من شأن أوروبا فيدرالية أن تظهر جراء الانتقال المتدرج للسيادة و"الولاءات السياسية"، من قبل النخب السياسية والتجارية إلى مجالات مختلفة.

في حين تشدد المدرسة الواقعية على الظروف البنوية بوصفها العامل التفسيري، كما ترى الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة أن التكامل ينشأ من تفاعلات الدول ومصالحها وإستراتيجيتها المتعلقة بالمساواة أو المفاوضات^(٧٩).

وعليه فإن تفسير هذا الجانب يستدعي تحليل بعض النظريات التي ساهمت في دراسة بعض الأشكال والأنماط التي ظهر عليها التكامل الدولي والإقليمي، ومن ثم طرح بعض تلك النماذج لعمليات التكامل المذكورة.

– النظرية الفيدرالية (Federal Theory) :

برز اتجاهان رئيسيان في إطار تحليل النظرية الفيدرالية هما : منهج تقليدي نو صبغة قانونية دستورية – أو كما عرف بالمنهج القانوني الدستوري –، والآخر هو المنهج الفيدرالي الاجتماعي. وعلى الرغم من التمايز النسبي بين المنهجين فيما يتعلق بدينامية عملية التكامل فإنهما اتفقا في عدة مسائل ستشير إليها الدراسة لاحقاً.

يعتبر أنصار المنهج التقليدي عملية التكامل نوعاً من "الثورة الدستورية" فهي عملية يتم فيها اندماج مجموعة من الوحدات السياسية ذات السيادة تنتهي إلى تشكيل دولة فوق قومية ذات سيادة واحدة، حيث تنصهر تلك الوحدات في هذا الكيان الجديد عبر عقد "مؤتمر دستوري" تتنازل فيه الدول الأعضاء المنضوية في العملية

التكاملية عن سياداتها في إطار عملية تبادلية، تتنازل بموجبه تلك الدول عن سياداتها واختصاصاتها بوصفها دولاً مستقلة ذات سيادة لصالح دولة جديدة ذات سيادة جديدة، مقابل تجنب الآثار السلبية للصراع وعدم الاستقرار، أو التهديدات، أو انتظاراً للنتائج المتوخاة من تلك العملية التكاملية. ويتبع عقد المؤتمر الدستوري إنشاء الأطر وتحديد اختصاصات مؤسسات الدولة الجديدة^(٨٠). ومن ثم فإن عملية التكامل وفقاً لهذا المنظور هي عملية ثورية تظهر في لحظة معينة محددة، ولا تقبل التدرج.

أما المنهج الاجتماعي فقد جاء على إثر محدودية قدرة المنهج التقليدي على تفسير عملية التكامل الإقليمي، وذلك عبر تطوير النظرية الفيدرالية في الاتجاه نحو الانتقال من الطابع الثوري القانوني لعمليات التكامل وآليات التحول أو التغير الدستوري إلى " المنهج الاجتماعي " في التكامل، الذي ينظر أنصار هذا المنهج إلى الفيدرالية باعتبارها مبدأً عاماً للتنظيم الاجتماعي يركز بشكل رئيسي على الجوانب الاجتماعية في عملية التكامل السياسي.

فهذا التكامل - حسب تلك الرؤى - يمكن اعتباره عملية سياسية - اجتماعية طويلة المدى. وتبعاً لهذا الطابع الجديد لمفهوم الفيدرالية فقد اقترح أنصار المنهج الاجتماعي إمكانية أن تأخذ الفيدرالية أنماطاً استشارية أو وظيفية. غير أن إدخال الصيغة الاجتماعية لمبدأ الفيدرالية أدى إلى إيجاد العديد من الإشكاليات حول التمييز بين النظرية الفيدرالية والوظيفية - كما سنلاحظ ذلك لاحقاً -^(٨١).

من جانبٍ آخر، يركز أنصار المنهج الفيدرالي الاجتماعي على ضرورة وجود اعتماد متبادل في قطاعات معينة لكي يحدث التكامل حيث وضع " Etzioni " أربع مراحل لبناء نموذج في التكامل: المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل التوحد حيث يزداد الاعتماد المتبادل بين الدول. المرحلة الثانية تبرز فيها قوى التوحد التي قد تكون لها طبيعة قسرية تتمثل في (الجيش والشرطة)، أو طبيعة نفعية تتمثل في (الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية)، أو طبيعة اجتماعية قيمة تتمثل في

(الطقوس والشعارات والقيم) التي تسود المجتمع ويتم استغلالها من أجل التوحد. ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الأفراد كما يتوسع عامل انتشار "Spillover" التوحد في قطاع آخر. أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الانتهاء "Termination" حيث يكون الاتحاد قد تحقق في مختلف القطاعات^(٨٢).

وقد حدد "Etzioni" المخرجات النهائية لعملية التكامل في تشكيل "تجمع سياسي" بين عدد من الدول يتم من خلالها تفعيل آلية مركز القرار في هذا التجمع حيث يعتبر هذا التجمع متكاملًا إذا كان (يملك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع - الثواب والعقاب - داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب) - كما يقول "Etzioni". ووفقاً لذلك فإن هذا التجمع السياسي هو "اتحاد" يتميز بثلاثة شروط هي: السيطرة على سلطة استخدام أدوات الإكراه؛ ووجود مركز واحد لصنع القرار يمتلك القدرة على التأثير في عملية تخصيص الموارد وتوقيع العقاب؛ وأخيراً تمحور ولاءات الأفراد والمواطنين حول هذا الاتحاد^(٨٣).

واتساقاً مع التحليل السابق للمنهجين التقليدي والاجتماعي للفيدرالية، فإنهما اتفقا على جملة من القضايا نورد منها الآتي:

- محورية دور المدخلات السياسية في عملية التكامل والمخرجات النهائية لتلك العملية.
- التأكيد على دور القوة في عملية التحول السياسي بشكل عام.
- التعويل على محورية دور النخبة السياسية في عملية التكامل، سواء من خلال دورها في المبادرة بطرح مشروع وقرار التكامل ذاته، أم اتخاذ الإجراءات التنفيذية السياسية والدستورية اللازمة لتنفيذ عملية التكامل، أم قدرة النخبة السياسية على تعبئة الأفراد والسيطرة على أدوات الإكراه.
- التوافق بينهما فيما يتعلق بالمخرجات النهائية لعملية التكامل، وظهور دولة جديدة ذات سيادة متميزة على السیادات المكونة لها.

وبناءً على قضايا الاتفاق بين المنهجين السابقين فإن ثمة اختلافات بينهما فيما يتعلق بموقع المؤسسات السياسية الجديدة من عملية التكامل، فبينما يذهب التقليديون إلى ظهور تلك المؤسسات باعتبارها مؤشراً على اكتمال عملية التكامل السياسي واعتبار تلك المؤسسات متغيراً تابعاً، نظر أنصار المنهج الاجتماعي إلى تلك المؤسسات باعتبارها مجرد إطار لعملية التكامل ومتغيراً مستقلاً لغيره من المتغيرات في إطار عملية طويلة المدى من التكامل تقاس بمؤشرات أخرى عديدة مثل: (مستويات التشابه الاجتماعي، وأنماط الاتصالات، درجة الولاء نحو السلطات المركزية، ومستوى العنف في المجتمع... إلخ). وفي المقابل فقد تجاهل المنهج التقليدي جميع المتغيرات أو المدخلات الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على عملية التكامل والتي قد تمثل مؤشراً مهماً في قياس التكامل.

وتأسيساً على ما تم شرحه حول النظرية الفيدرالية فقد برزت ظاهرة الدولة الفيدرالية تجسيداً واقعياً كأنماط وأشكال لعمليات التكامل، ومن أبرز الأمثلة للدول الفيدرالية القائمة حالياً، كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والنمسا وروسيا الاتحادية وألمانيا الاتحادية وماليزيا وكندا وأستراليا والبرازيل والمكسيك وفنزويلا.

وعلى غرار ذلك برزت ظاهرة الاتحاد الكونفيدرالي وهو أسلوب من أساليب التكامل الدولي المنظم ما بين مجموعة من الدول ذات الانتماء الحضاري المشترك، يتمثل في إبرام الدول المعنية لاتفاق دولي ينص فيه على قيام اتحاد بينها قوامه جهاز واحد أو عدد من الأجهزة، وعلى تفويض كل منها للاتحاد المذكور في ممارسة بعض من اختصاصات السيادة. ومن المتفق عليه أن الاتحاد الكونفيدرالي لا يعتبر من قبيل الدولة المركبة، بل إن الدول الأعضاء فيه دول تتمتع بسيادتها الكاملة وشخصيتها الدولية بحيث تسود العلاقات ما بين أعضاء الاتحاد الكونفيدرالي علاقات دولية تحكمها القواعد المنصوص عليها في الاتفاق المنشئ للاتحاد وقواعد القانون الدولي بشكل عام^(٨٤). ومن أبرز الأمثلة الحديثة للاتحاد الكونفيدرالي هو الاتحاد المعروف

باسم "جماعة الدول المستقلة" الذي أنشئ بقيادة روسيا الاتحادية في ديسمبر من العام ١٩٩١م. وفي المنطقة العربية كانت هناك سلسلة من التجارب الكونفيدرالية مثل: الاتحاد الهاشمي "العراق - الأردن" عام ١٩٥٨م، اتحاد الجمهوريات العربية "مصر - سوريا - ليبيا" عام ١٩٧١م.

وتجدر الإشارة بأن الكومنولث لا يعتبر من قبيل الاتحادات الكونفيدرالية في المفهوم الدقيق، بيد أنه اتحاد فريد من نوعه مثل الرابطة التي تجمع المملكة المتحدة ومجموعة كبيرة من الدول المستقلة التي لا يجمعها سوى سبق الخضوع للسيادة البريطانية والرغبة في استمرار التعاون فيما بينهما وفق أسلوب يتصف بالمرونة الفائقة.

– النظرية التعددية (Pluralistic Theory) :

ركزت النظرية التعددية على الدولة كفاعل محوري حينما وضعت افتراضاتها النظرية. فقد انطلقت هذه النظرية من أولوية السلام والأمن القومي؛ وأن جزءاً من حل مشكلة الصراع والحرب يقع ضمن مسؤولية الدول ذاتها بينما يتوقف الجزء الآخر من المسؤولية على طبيعة النظام الدولي. ومن ثمَّ فإن حل هذه المشكلة يكمن في تطور الدولة ذاتها من جانب، وتطوير النظام الدولي من جانب آخر. وتبعاً لذلك فإن هذه النظرية اعتبرت الدولة كياناً سياسياً وفاعلاً رئيسياً في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، وأن التكامل لا يعني بالضرورة زوال الكيانات السياسية ذات السيادة القائمة واستبدالها بكيانات سياسية أكبر، أو ظهور مؤسسات دولية فوق قومية، ومن ثمَّ لم تر النظرية التعددية تناقضاً بين تحقيق التكامل واستمرار ظاهرة الدولة بوضعها القائم.

ويعد "Deutsch" من أهم منظري تلك النظرية حيث استفاد من نظريتي الاتصال "Communication" والنظم "System's Theory" لتطويرها. ويربط "Deutsch" بين الاتصال من جانب، وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية أو تشكيل ما أطلق عليه "التجمع" (Community) من جانب آخر. وقد شرح معنى

"التجمع" بقوله : (مجموعة من الأفراد تتميز بكثافة المعاملات والاتصالات فيما بينها على نحو يميزها من غيرها من الجماعات). أي كثافة تدفق المعاملات أو الاتصالات مثل : البريد والسياحة والاتصالات التلفونية والسفر وتبادل الزيارات والتجارة... إلخ^(٨٥).

واتساقاً مع ذلك، فإن التكامل لدى "Deutsch" هو (مجموعة بشرية "مدمجة" متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولّد لديها شعور جماعي بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر التغيير السلمي من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في هذا التغيير السلمي بين أفرادها)^(٨٦). وعليه فإن حل المشكلات الاجتماعية من خلال إجراءات مؤسسية دون اللجوء إلى القوة على نطاق واسع. ومعيار الوصول إلى حالة التكامل لدى "Deutsch" هو الوصول إلى "مجتمع الأمن Security Community" وهو المجتمع الذي ينتفي فيه استخدام القوة، أو التهديد بها، كوسيلة لحل النزاعات أو الصراعات بين أعضائه.

وعلى سياق ذلك ميز "Deutsch" بين نموذجين للمخرج النهائي لحالة التكامل، لا سيما أنه لم يشترط أن يكون المخرج النهائي لحالة التكامل دولة واحدة ذات سيادة، إلا أنه لم يستبعد هذه الحالة أو حالة الاتحاد الفيدرالي. فالنموذج الأول أطلق عليه "مجتمع الأمن المتحد" حيث تنتهي عملية التكامل بانصهار الوحدات السياسية المشاركة في كيان سياسي واحد، تفتقد فيه تلك الوحدات سيادتها لتبرز دولة أو كيان سياسي جديد ذو سيادة واحدة متميزة عن سيادات الوحدات السابقة، بحيث تتحقق في الكيان الجديد صفات مجتمع الأمن بعناصره السابقة، ومن الأشكال التي ظهر عليها هذا النموذج في النظام الدولي هو حالة الولايات المتحدة في العام ١٧٨٧م، وحالة سويسرا في العام ١٨٤٨م.

وقد اشترط "Deutsch" لبناء نموذج مجتمع الأمن المتحد أن يتحقق : الانسجام المشترك في القيم الرئيسية؛ ووجود نمط حياة متميز؛ وتوقع المنفعة

المشاركة شريطة أن يكون ذلك قبل البدء في فرض أعباء التكامل؛ زيادة ملموسة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل لعدد من الوحدات المشاركة؛ ونمو اقتصادي كبير على الأقل لبعض الوحدات المشاركة وتطوير ما يسمى بالمنطقة "المركز" تتجمع حوله المناطق الأضعف؛ وتعدد واتساع نطاق حلقات الاتصال الاجتماعي؛ وزيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية؛ وتعبئة الأفراد والفئات الاجتماعية العاملة في المجالات السياسية؛ وأخيراً تعدد جوانب الاتصالات والمعاملات^(٨٧).

أما النموذج الثاني فيتمثل في "مجتمع الأمن المتعدد" حيث تظل الوحدات السياسية قائمة وتحتفظ بسياداتها وحكوماتها، ولكنها ترتبط مع بعضها من الناحية الأمنية وفق عناصر وسمات المفهوم السابق لمجتمع الأمن، ويتجسد هذا النموذج في العلاقة بين فرنسا وألمانيا، والسويد والنرويج بعد الحرب العالمية الثانية، أو بين الولايات المتحدة وكندا. وقد اشترط "Deutsch" لبناء نموذج مجتمع الأمن المتعدد ثلاثة شروط: بدءاً من اتساق القيم بين صانعي القرار في الدول المشاركة؛ مروراً بقدرة صانعي القرار على التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض؛ وانتهاءً بالاستجابة المشتركة، ويقصد بها أن تكون الحكومات قادرة على الاستجابة السريعة للمشكلات التي تعترضها دون اللجوء إلى العنف^(٨٨).

ويتضح من خلال ذلك، أن عنصر الأمن هو المحدد الرئيسي للتكامل عند "Deutsch"، وبمفهوم المخالفة يعتبر غيابه عائقاً معيقاً لعملية التكامل سواء أكان ذلك في إطار كيان سياسي متحد أو متعدد. على الرغم من تفضيل "Deutsch" لنموذج مجتمع الأمن المتحد إلا أنه يرى أن النموذج الآخر هو النموذج الواقعي الأكثر عملية.

ومن جانب آخر، ربطت تلك النظرية بين التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وتزايد احتمالات التكامل من جهة أخرى. أي وجود علاقة طردية ما بينهما حيث كلما تزايدت الإمكانيات الاقتصادية والسياسية والإدارية تزايدت فرص ارتباطها مع بعضها البعض من خلال أنماط الاتصال والتفاعل الدولي ذات التأثير الإيجابي على التكامل الدولي.

في حين أولت النظرية اهتماماً بدور الأفراد في عملية التكامل، ضمن إطار المفاهيم الرئيسية التي صاغتها (المجتمع الدولي - والاستجابة المتبادلة - والإدراكات - والصور) والتي تتضمن دوراً مهماً للبعد الاجتماعي - النفسي في عملية التكامل من خلال دور صانعي القرار أو اتجاهات الأفراد. وترى تلك النظرية بأن عملية التحول في الاتجاهات السياسية وسلوك الأفراد ربما يكون محورياً في خلق "المجتمع الدولي". ونتيجة لتركيز النظرية التعددية على العوامل الاجتماعية وال نفسية فقد اعتبرها "شارلز بنتلاند" (Charles Pentland) نظرية في "المجتمع الأخلاقي - الاجتماعي"، أكثر منها نظرية في "التكامل السياسي"^(٨٩).

- النظرية الوظيفية (Functionalism Theory) :

النظرية الوظيفية^(٩٠) تعتمد على نشر مبدأ التعاون للوصول إلى مرحلة التكامل بوتيرة تدريجية تصاعدية، وتبدأ تلك العملية التكاملية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تثير حساسيات سياسية، ولا تمثل تهديداً لسيادة الدولة حيث تقوم على إنشاء المؤسسات المشتركة في هذه المجالات، والخاضعة أساساً لاعتبارات فنية محضة وليس لاعتبارات سياسية، ثم تنتقل في حال نجاحها إلى مجالات جديدة أكثر قرباً من النواحي السياسية ولو بمستوياتها الدنيا.

ولقد قامت بعض تلك النظرية على يد الباحث البريطاني "ديفيد ميتрани" (Mitrany D) الذي أحكم وضعها وتطويرها^(٩١)، حيث تعتمد على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأسباب الحرب والسلم. ويفترض "Mitrany" أن الدولة القومية لا تستطيع مواجهة المشاكل الاقتصادية الأساسية وحدها لأن المجتمع الدولي منقسم على أساس أقاليم، وليس على أساس المشاكل التي يجب حلها، الأمر الذي استدعى خلق مؤسسات دولية متخصصة، تنطلق من معالجة مسائل فنية تتطور تدريجياً إلى مسائل سياسية وأمنية. وعليه فإن السبيل الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين، يتم عبر التعاون بمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، أي أن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول يؤدي إلى الصراعات الدولية، وأن تحقيق

السلام يتم عبر البحث عن المصالح والمنافع المشتركة، وعلى وجه الخصوص، فإن التوحيد الاقتصادي سوف يؤدي إلى الاتفاق السياسي. ويعتبر مبدأ الانتشار (Spillover) أحد مكونات النظرية الوظيفية، الذي يعني أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد، يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى.

واستخلاصاً من ذلك، فإن الوظيفية عند ميثراني يمكن اعتبارها إحدى أفضل الأدوات لتحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث تتميز بالتطور والتدرج التصاعدي، بدءاً من إقامة مؤسسات فنية متخصصة لا تثير الحساسيات السيادية، يكون الغالب على نشاطاتها المنافع والمصالح المتبادلة، وإن نجاحها واتساع نطاق عملها سوف يقربها تدريجياً إلى التكامل السياسي والأمني وفقاً لمبدأ الانتشار الوظيفي. كما أنها تساهم في تطوير وسائل التعامل السلمي، بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها، وتسمح كذلك بظهور قوى فاعلة في النظام الدولي تساعد على توطيد السلم، الأمر الذي (يعمق من التعاون الدولي الذي يخفف من حدة النزاعات) - كما يقول " (٩٢).

ولقد تعرضت النظرية الوظيفية لدى "Mitrany" لانتقادات عديدة من أبرزها (٩٣):

- صعوبة فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن النشاطات السياسية.
- أن الدول لم تبد رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية.
- أن الكثير من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم.
- أن إرادة التكامل مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية.
- التأكيد على فكرة المنافع المادية أساساً جوهرياً للعملية التكاملية، أي أن التكامل يقوم على أساس اقتصادي محض.
- ليس من الضروري أن يستمر التعاون بشكل تصاعدي إذ قد يصل إلى مستوى معين ويتوقف أو يتراجع إلى حدوده الدنيا.

- أن وجود مؤسسات التكامل لا يؤدي حتماً إلى تغيير ولايات الشعوب من طابعها الوطني القومي إلى طابع إقليمي.

وتبعاً لتلك الانتقادات - التي قد نتفق مع بعضها ونختلف مع بعضها الآخر - فإنه ثمة اتفاق على صعوبة الفصل بين ما هو اقتصادي واجتماعي وما هو سياسي، إذ غالباً ما يكون تحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية خاضعاً لأولوية الاعتبار السياسية، كما أن استمرار العملية التكاملية ونجاحها، يتطلب قراراً والتزاماً سياسيين.

ومن جانب آخر، فقد نختلف مع ما طرح من انتقادات لهذه النظرية في عدم قدرتها على تغيير الولاءات، حيث إن عملية انتشار العملية التكاملية، تساعد على هدم بعض المدرجات التقليدية أو تغييرها عن طريق إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية، والتقليل من حدة المشاعر العدائية المتبادلة عن طريق التسامح، وتعزيز روابط الوحدة والمصير المشترك، وغرس ثقافة التكامل بين أفراد المجتمع. أما فيما يتعلق بعدم ضمان استمرارية عملية التكامل، فإنها عملية نسبية تعتمد بشكل أساسي على إرادة النخبة الراعية لهذه العملية، ومدى جديتها في الاستمرار بالعملية التكاملية، وإيمانها بالمكاسب الإيجابية المتوخاة من هذه العملية، بيد أن "أرنست هاس" (E. Hass) قد حذر من أن عملية التكامل قد لا تستمر في حال ارتباط إطارها العام بدولة معينة أو قيادة كاريزمية أو تقليدية^(٩٤). أما عدم وجود الرغبة في تخلي الدول عن وظيفتها السياسية، فيمكن تجاوز ذلك عبر القناعة التامة بأهمية الاعتماد المتبادل، الذي يفرض على القيادات السياسية التخلي عن جزء من وظيفتها السياسية في وجود مصالح وأهداف مشتركة، وسياسات متقاربة لهذه النخب السياسية الحاكمة، وبالإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب والأعباء جراء تلك العملية، وإدراكهم بأهمية التكتل لمواجهة التكتلات الأخرى، ووعيهم بأن التكتل يخلق التكتلات المضادة. وأخيراً فإن مقولة عدم صلاحية تعميم التعاون الاقتصادي والاجتماعي، مقولة عامة يمكن أن تنطبق على منظمات دون أخرى حيث يجب مراعاة خصوصية كل منطقة تكاملية أو إقليم، والذي يتباين عن الأقاليم الأخرى، وفقاً لدرجة تطوره

السياسي والاقتصادي، وأشكال نظام الحكم، وأنماط التفاعلات والعلاقات بين دول الإقليم، وشكل التحديات التي تواجه الإقليم^(٩٥).

– النظرية الوظيفية الجديدة (Neofunctionalism Theory) :

جاءت تلك النظرية نتاجاً للانتقادات التي وجهت إلى النظرية الوظيفية ومحاولات تطويرها حيث تؤكد هذه النظرية على ضرورة التعاون بين القيادات الحكومية وبين النخبة خارج نطاق الحكومة، لتحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل حيث يشترط توافق الطرفين حول الأهداف والوسائل المحققة للعملية التكاملية وبهذا الاتجاه انتقد "Hass" في نظريته الوظيفية "Mitrany"؛ لعدم إعطائه القوة اهتماماً كافياً، لاسيما تلك القوة المرتبطة بالرغبة في تحقيق الرفاه (إذ إن التكامل يسعى لتحقيق الرفاه، فالتكامل بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة)^(٩٦). وأكد على أن تحقيق الرفاه يزيد من قوة التكامل، من خلال المعايير التي يضعها الخبراء وممثلو الأطراف، الذين يتطوعون لأداء مهمة التكامل، والذين يجب أن يتوافر فيهم شرطان أساسيان :

- أن تكون المجموعات التطوعية من المنطقة المعنية (منطقة التكامل)؛ لأنها ستكون أكثر قدرة على إنجاز التكامل من منظمة أو هيئة تضم ممثلين عن كل الدول.
- أن يكون الخبير مسؤولاً في دولته حتى لا تجد توصياته الإهمال.

وبناءً على ذلك، فإن الوظيفية الجديدة تنطلق فرضياتها الرئيسية من أن التكامل الاقتصادي قد يؤدي إلى تكامل سياسي ووحدة سياسية، بمعنى أنها تتعامل مع الوظيفي والسياسي كخط متصل. وعليه فقد ركزت الوظيفية الجديدة – بالإضافة إلى الجوانب الفنية والوظيفية – على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه قوى المجتمع المدني (النخب، والأحزاب السياسية وجماعات المصالح) في الانتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل السياسي بحيث تفترض أن نجاح عملية التعاون الفني والوظيفي في بعض القطاعات يؤدي إلى إشراك القوى السياسية في عمليات التكامل

عبر اقتناعها بالمنافع المترتبة على عملية التكامل، خاصة المنافع التي تعود على تلك القوى ذاتها، مما يؤدي إلى تشجيعها دفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدماً.

هذا، وترى دراسة أخرى لـ "Hass" بالتعاون مع "فيليب شوميتز" (Phillip Shoumter) أن تعميم التكامل أو الوحدة الاقتصادية في وحدة سياسية، يعتمد بشكل رئيسي على النقاط التي تسجلها كل المتغيرات الأخرى^(٩٧)، بيد أن هذا التعميم لا يحدث بشكل آلي، ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد، وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى.

وبناءً على ما تم تناوله عن الوظيفة لدى "Mitrany"، والوظيفة الجديدة لدى "Hass"، يتضح أن هناك نقاط التقاء بين الطرفين من حيث النتائج الاقتصادية للتكامل والمنافع المشتركة المتوخاة من عملية التكامل، ودور الخبراء والمتخصصين في هذه العملية، فضلاً عن تعظيمهم لمفهوم الانتشار ومدى نجاحه في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي، الذي يعزز بدوره مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانفتاح على أبعاد جديدة للتعاون، الأمر الذي تتحقق معه عملية التكامل بيد أن الوظيفة الجديدة تركز أيضاً على التكامل على مستوى المؤسسات السياسية العليا للدول المعنية، وارتباط ذلك بمراكز صنع القرار السياسي في الدولة.

وعليه فإن المنهج الوظيفي يستطيع أن يحقق التعاون، وربما التكامل بشكل أفضل؛ نظراً لإسناد عملية اتخاذ القرار لمجموعة من الفنيين والخبراء والاختصاصيين، بعيداً عن صناع القرار السياسي وجماعات المصالح، الأمر الذي تنتقل فيه العملية التكاملية من نطاقها الاقتصادي تدريجياً إلى التكامل في المسائل السياسية والعسكرية والأمنية.

ومن جانب آخر، فإن تركيز الوظيفة الجديدة على دور القوى السياسية في عملية التكامل، خاصة قوى المجتمع المدني من جانب، والحديث عن الوحدة السياسية كأحد البدائل الرئيسية لمخرجات العملية التكاملية من جانب آخر، قد أدى إلى تداخل واضح بين النظريتين الفيدرالية والوظيفية الجديدة. بيد أن هناك عاملين مهمين قد

ميزا النظرية الوظيفية الجديدة عن النظرية الفيدرالية هما : العامل الأول أن النظرية الوظيفية الجديدة قد ركزت على دينامية عملية التكامل ذاتها بصورة أقوى من تركيزها على الهدف النهائي لعملية التكامل. في حين وضع الفيدراليون شكلاً أو بديلاً واحداً لمخرج عملية التكامل وهو الدولة الفيدرالية فوق القومية. في حين لم يغلق الوظيفيون الجدد الباب أمام احتمالات ظهور أنماط أخرى دون الدولة الفيدرالية. العامل الثاني، أن النظرية الوظيفية الجديدة قد تميزت عن النظرية الفيدرالية من حيث تضمينها عملية التكامل والعوامل والمتغيرات الاقتصادية بالتوافق مع المتغيرات السياسية، وذلك في الوقت الذي ركز الفيدراليون على المدخلات السياسية والقانونية^(٩٨).

على ذات السياق، فقد استفادت التجربة الأوروبية من مضمون تلك النظريات خاصة من فكر المدرسة الوظيفية، في الأخذ بالمدخل الوظيفي وتطبيقه على تنظيم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وعند نجاح هذا التنظيم بدأت بتوسيع نطاق العملية التكاملية بإضافة قطاعين آخرين هما: السوق الأوروبية المشتركة، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية التي أدت إلى قيام عمليات تكاملية واسعة نتج عنها تجربة التكامل والوحدة الأوروبية المتمثلة بالاتحاد الأوروبي. فتلك التجربة استعانت بمبدأ الانتشار الوظيفي من عمليات تكاملية اقتصادية تلتها مراحل أخرى سياسية وأمنية. فالاتحاد الأوروبي يمثل التطبيق الواقعي لجوهر أفكار النظرية الوظيفية، والوظيفية الجديدة، التي أخذ منها ما يناسب ظروفها، ودرجة تطور نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لإيجاد نموذج تكاملي خاص بها، ساعد على تجذير هذا النظام بإطار سياسي قائم على المفهوم الليبرالي باعتماد الديمقراطية كأساس للسلطة، الأمر الذي أسهمت معه هذه الديمقراطية في تفعيل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التكاملية، عبر إلزامية تنفيذ هذه القرارات والتي تعد لب المنهج الوظيفي بشقيه التقليدي والجديد. كما لم تكن تلك التجربة الأوروبية بمعزل عن أفكار نظرية الاتصالات (Communication Theory) وتعميق التكامل، وإلى الطرح الفيدرالي.

وتأسيساً على ما تم طرحه من بعض نظريات التكامل الدولي فإن نماذج

وأشكالاً قد برزت لعمليات التكامل على الساحة العالمية، ففي القارة الأمريكية تم تأسيس السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) في العام ١٩٦٠م شمل (السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا). وكذلك في أمريكا الجنوبية تم تأسيس السوق المشتركة لجنوب أمريكا اللاتينية "ميركوسول" يضم هذا التجمع كل من (البرازيل، الأرجنتين، باراغواي، الأوروغواي)، كما شكلت كندا والولايات المتحدة والمكسيك في العام ١٩٩٤م رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وفي ضوء ذلك كان التعاون السياسي والاقتصادي في آسيا متمثلاً في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في العام ١٩٦٧م يضم (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي منذ العام ١٩٨٤م). وتم تطوير هذا التعاون الاقتصادي بين (ASEAN) وحوض المحيط الهادي نتج عنه تنظيم (APCE) بوصفه منبراً أوسع يتضمن أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة مع دول الرابطة، وذلك لتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة.

وفي ذات السياق برزت كذلك عمليات التكامل والتعاون الدولي في أفريقيا بإنشاء اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في العام ١٩٧٥م بموجب معاهدة لاغوس ضمت ست عشرة دولة في غرب أفريقيا. وأيضاً تأسست منطقة التجارة التفضيلية لأفريقيا الشرقية والجنوبية (PTA) في الثمانينيات بغية تسهيل التعاون الاقتصادي والزراعي والصناعي. كما تجلّى التكامل السياسي في أوضح صوره في العام ١٩٦٣م بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) التي تطورت إلى اتحاد أفريقي (AU) بشكلها الحالي.

في حين برزت عدة نماذج للأقلمة والتكامل الدولي على الساحة الأوروبية مثل : رابطة التجارة الحرة الأوروبية، والناطو، واتحاد غرب أوروبا، ومجلس أوروبا، كأمثلة عن التعاون بين الدول في مجال التجارة والأمن العسكري والأنشطة القانونية والإدارية. وتعد جماعة الفحم والصلب الأوروبية وبعدها الجماعة الاقتصادية

الأوروبية أمثلة عن التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث تطور هذا التكامل بقيام الاتحاد الأوروبي إلى حيز الوجود مع المصادقة على معاهدة (ماستريخت) بشأن الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٩٣م.

وتماشياً مع عمليات التكامل الإقليمي ظهرت مشاريع تكاملية عربية إقليمية كجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، ومشاريع وحدوية وتكاملية أخرى قديمة.

ومن جانب آخر، اختلف دارسو العلاقات الدولية في وضع صيغة موحدة لمؤشرات أو عوامل التكامل، ففي حين نرى " Duetsch " قد استخدم حجم التعامل كمؤشر على مستوى التكامل، وربط من ناحية أخرى بين سيادة الوسائل السلمية في تسوية النزاع، وبين وحدة المجتمع وتكامله. فيما دعا " كلود أكي " (Aki K.) إلى استخدام مؤشرات كمية عديدة، ركز من خلالها على عملية الولاء وتأثيرها على العملية التكاملية. أما " فيليب جاكوب " (Jacop Ph.) فقد أشار إلى مؤشرات أخرى، وصفها بأنها عوامل التكامل مثل (التقارب، التجانس، السيادة، المصالح...) (٩٩).

إن دوافع التكامل الدولي عديدة، الأمر الذي يتطلب وجود بعضها أو كلها كمحفزات لإنجاح العملية التكاملية، نعرض منها ما يأتي (١٠٠):

- **التجاور الجغرافي:** إن الدول المتجاورة جغرافياً تكون مؤهلة أكثر من غيرها للتكامل، ففيليب جاكوب يرى أن الشعوب المتجاورة جغرافياً، تكون أكثر تأهيلاً للتكامل أو الوحدة فيما بينها.
- **التجانس الاجتماعي:** اعتبر مقلد أن هذا العامل يعدّ من الاشتراطات المسبقة الأساسية لتحقيق التكامل، فهو المحرك الاجتماعي في خلق الدافع إلى التكامل، فالشعوب المتجانسة في جوانب عدة مؤهلة للتكامل أكثر من الشعوب غير المتجانسة.
- **التماثل في القيم والأيديولوجيات:** إن تماثل القيم، وخاصة بين النخب مهم للغاية؛ إذ تعززه قوة الدفع في عملية التكامل، فالتماثل القيمي الرسمي والشعبي يعد عاملاً مساعداً على التكامل، كالقيم العقائدية (وحدة الدين)، أو

القيم السياسية (اعتماد الديمقراطية أو الحكم الوراثي كأسلوب للحكم)، أو القيم الاقتصادية (كالمنهج الرأسمالي أو الاشتراكي)، وإدراك مصادر التهديد الخارجي أو الداخلي المشترك الذي يهدد الاستقرار أو الأمن الوطني، أو النخب الحاكمة.

- **حجم التفاعل المتبادل:** إن قوة التكامل تقاس بمؤشر كثافة التفاعلات بين الأطراف وحجمها، فكلما سعت الأطراف لتكثيف التفاعل المتبادل بينها، كان ذلك أفضل للعملية التكاملية، فالانعزالية تضعف عملية التكامل.
- **التجارب التكاملية السابقة:** تؤثر تلك التجارب سلباً أو إيجاباً على العملية التكاملية، فإن كانت ناجحة في وظيفة معينة، شجع ذلك الاستمرار في تفاعلات تكاملية أخرى - على غرار عامل الانتشار عند "Mitranity" و "Hass" - أو تفعيل العمليات السابقة لتعميم هذا النجاح. وعلى النقيض من ذلك فإن الدول تكون أقل حرصاً على الدخول في تفاعلات تكاملية أخرى.
- **المصالح المشتركة:** إن توقع المصالح في حال الانخراط بالعملية التكاملية، يشكل حافزاً لهذه الدول للتنازل عن جزء من صلاحياتها السيادية. وبدون هذا التوقع ستتردد الدول في الانخراط بتلك العملية.
- **البيئة الخارجية:** تفرز البيئة الخارجية مؤثرات سلبية أو إيجابية، قد تشكل عاملاً محفزاً للأطراف التي تتأثر بمدخلات تلك البيئة على مخرجاتها في عمليات التكامل، فحين يتوافر إدراك مشترك بما تمثله تلك المؤثرات من تهديد لمصالحها، والاقتران بأن التكامل يحد من تلك المؤثرات السلبية سهل ذلك من عملية التكامل. هذا وتتمثل صور تأثير البيئة الخارجية في التهديد أو العدوان أو الحرب الموجهة ضد هذه الأطراف، أو الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي.
- **السيادة:** إن التشبث بالسيادة يعد عاملاً معوقاً للعملية التكاملية. أما إذا أبدت تلك الأطراف نوعاً من المرونة فإن ذلك مساعد على تلك العملية.

وفقاً لما تم استعراضه حول دوافع التكامل الدولي، الذي ينبغي أن يسبقه وجود إرادة وإدراك بضرورة مشاركة الدول وقناعتها بعملية التكامل، وهو مطلب ملح لمواجهة الظروف، وربما التهديدات التي تعجز الدولة القومية عن مواجهتها، في

ظل واقع سياسي وأمني واقتصادي جديد ومتغير. بيد أن تلك الدوافع وحدها لا تكفي لنجاح جهود التكامل بين مجموعة من الدول في إقليم معين؛ وإن كان توافرها بقدر معقول من شأنه أن يسهم في بناء العملية التكاملية في مراحلها الأولى. ولكن هناك شروط أخرى إضافية تدفع تلك العملية التكاملية وتحافظ على ثباتها واستمراريتها. وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق، بل تحتاج إلى إدراك ووعي عميقين لأهمية مضمونها وسلامة تطبيقها؛ لترجمة القرارات المشتركة إلى سياسات وسلوك يؤدي إلى نتائج تكون المحصلة النهائية لإنجاح العملية التكاملية وضمان استمرارها. ولا بد من الإشارة هنا بأنه لا توجد أسس وشروط عامة يجب اتباعها في هذا الشأن، ولكن تجارب التكامل الإقليمي المختلفة أبرزت عدداً من الشروط يجب توافرها لأي تكتل إقليمي يهدف إلى تحقيق التكامل بين وحداته وهذه الشروط لتدعيم دور الوظيفة التكاملية، وتحفيز قوة دفع مراحل التكامل المتتالية. الأمر الذي يستدعي الأخذ بعناصر محفزة أو باعثة لاستمرارية تلك العملية التكاملية على أسس متينة، حيث تركز تلك الشروط على الآتي:

- **عدالة توزيع منافع التكامل:** إن المنافع المتوخاة من العملية التكاملية هي الحافز الرئيسي لقبول الدول الانضمام إلى أي تجمع إقليمي. كما أن سوء عملية توزيع تلك المنافع قد تقلل من دافعية الدول في الاستمرار في العملية التكاملية. فعلى الدول المشاركة في عمليات التكامل إيجاد صيغ محددة تمكنها من توزيع عائدات التكامل بالتساوي، أو على الأقل أن تتوافر القناعة للدول الأعضاء بأنها ستحصل على حصة عادلة من تلك العملية من فترة لأخرى. وهذا بالطبع يتطلب إنشاء جهاز متابعة ورقابة يقوم على إجراء عملية قياس وتقدير تكاليف ونتائج ما تم تحقيقه، بما يمكنها من تقييم المنافع الناجمة عن تلك العملية التكاملية، ووضع أسس لآليات تعويض الدول التي تضررت في كل مرحلة؛ حتى يكون لديهم الحافز على الاستمرار بالمشاركة الفعالة في باقي المراحل التكاملية. وكلما تزايد حجم المنافع الاقتصادية الناجمة عن التكامل، أدركت كل دولة صعوبة التراجع؛ لأن عملية الانسحاب ستكون مكلفة، وقد تنجم عنها خسائر اقتصادية وسياسية.

- **توحيد التشريعات والأنظمة:** يعد اختلاف التشريعات والأنظمة السائدة في الدول المتجاورة إقليمياً من معوقات عمليات التكامل. فتباين تلك التشريعات والأنظمة يستدعي سلسلة من التوافقات، أو التنسيق وإعادة الصياغات للمفاهيم الاقتصادية والسياسية، مع مراجعة القوانين الوطنية وآليات تنفيذها، بما يتوافق مع قرارات وقوانين وآليات مؤسسات التكامل الإقليمي، وردم الهوة وتحجيم التناقضات بينها، حتى لا يتحول تنازع القوانين إلى أدوات معيقة لعمليات التكامل. وعليه، فإن صياغة القوانين واللوائح والإجراءات في الدول المتجاورة إقليمياً، لا بد أن تراعي متطلبات التكامل، وأهداف الاتفاقيات المنظمة للتعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي.

- **تعزيز سلطات مؤسسات التكامل:** إن فاعلية وكفاءة أي جهاز تتوقف - ضمن شروط أخرى - على السلطات والصلاحيات الممنوحة له في تأدية العمل المنوط به. أي بعبارة أخرى، إن فاعلية تلك الأجهزة تتوقف على عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة من جانب، ومدى استعداد الدول المتجاورة إقليمياً على تقديم صلاحيات (قانونية - إجرائية) وموارد مناسبة لتفعيل العملية التكاملية من جانب آخر. فمسألة الصلاحيات ضرورة لدعم هذه العملية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة. ودون توفر الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه سوف تخفق العملية التكاملية من تحقيق أهدافها. فنجاح جهود التكامل يتوقف على نوعية الأجهزة التي تدير عمليات التكامل، ومدى فعاليتها، وقدرتها على دفع مسيرة التكامل. فمن الضروري استحداث هيئة خاصة للتكامل الإقليمي تتمتع بسلطات حقيقية في مواجهة الدول الإقليمية، حيث يحق لها إصدار قرارات ملزمة وواجبة النفاذ في الميادين والمجالات التي تنالها عمليات التكامل، ويوكل إليها متابعة وتقييم مسار العمليات التكاملية بين اللجان الفنية، وحل معوقات تطبيق التكامل، ومراجعة القوانين المحلية بين الدول الإقليمية، التي تتعارض مع توجهات المشروع التكاملي، وهذا بدوره يتطلب من هذه الدول تبني مفهوم مرن للسيادة.

- **وجود وعي فكري تكاملي:** يتطلب تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الإقليمية نضجاً سياسياً وإيماناً بأن التكامل الاقتصادي ليس مجرد رغبة طارئة تزداد

في حال وجود تهديد. بل هي ضرورة وحاجة ملحة. وإذا ما توافر هذا الوعي والإدراك الفكري، ستقوم كل دولة من الدول المتجاورة إقليمياً بممارسة سياسات اقتصادية، تنسم بالواقعية والمسؤولية، وتنطلق من رؤية إقليمية مشتركة، تحملها على تبني القرارات السياسية المعززة لذلك. ومن هنا تتوافر الإرادة السياسية المشتركة، الأمر الذي يسهل من دور السلطات السياسية في هذه الدول من الالتزام بإصدار القرارات التنفيذية الضرورية، التي تلزم الهيئات المعنية في كل دولة بتنفيذ مضمونها. وتكامل الإرادات السياسية يوفر قوة دفع للعملية التكاملية، التي يتبعها تنازل طوعي عن قدر من السيادة الوطنية لصالح هذه المؤسسات التكاملية، وهذا التنازل لا يعتبر إنقاصاً لسيادة الدول، بقدر ما هو تفعيل لعمل هذه الأجهزة الجماعية، ومن ثم تفعيل العملية التكاملية والعودة من ثم بمنافع ومكاسب كبيرة تخدم تعظيم السيادة الوطنية والجماعية لهذه الدول. وهذا الوعي الرسمي يجب أن يقابله إدراك ووعي وطني شعبي بأهمية عمليات التكامل، مع ضرورة إشراك النخب الاقتصادية والسياسية الوطنية وجماعات المصالح للعب دور فعال في مؤسسات التكامل وإدارة صنع القرار فيها.

— **أهمية البعد الزمني:** عملية التكامل هي عملية دينامية معقدة وطويلة المدى، تتطلب جهداً مستمراً عبر مراحل مترابطة تتحقق تباعاً في كل مرحلة، فتعثر أية مرحلة من المراحل نتيجة عدم الالتزام يؤثر في المسار الزمني لتحقيق التكامل. فمثلاً قد تطلب إحدى الدول الإقليمية بعض الاستثناءات أو الإعفاءات، لتطبيق بعض الالتزامات أو تأجيل دخولها في مرحلة من مراحل التكامل، الأمر الذي يقلل من حماس الدول الإقليمية الأخرى، أو قد يدفع بعض هذه الدول الراغبة أو الملتزمة في العملية التكاملية إلى التفكير في التحلل من التزاماتها. وهذا الأمر يزيد في هذه الاستثناءات، وهذا ما يدفع الدول الإقليمية إلى الإفراط في التوسع في استخدام آلية الاستثناءات، مما يفقد التكامل حيويته وديناميته. إن الالتزام بالبعد الزمني للعملية التكاملية ضروري جداً لنجاح المرحلة التكاملية، فتأخرها قد يعرقل بدء المرحلة التكاملية اللاحقة، الأمر الذي يفقد العملية التكاملية الشاملة ترابطها، ويجعل مسار التكامل يتذبذب في اتجاهات متقطعة.

- **تكييف الأهداف الإقليمية:** هي المقدرة على التكيف الداخلي مع محيطها الإقليمي، فالتكيف هو القدرة على المواءمة بنجاح بين الظروف الداخلية للدول مع إطارها الإقليمي والدولي. فالأهداف الوطنية التي تسعى الدول لتحقيقها قد تتعارض مع الأهداف الإقليمية. فإن أصبح هناك تباين بين الأهداف الوطنية والإقليمية أدى ذلك إلى تأخر العملية التكاملية. وهذا الأمر يتطلب من قيادات الدول الأعضاء تدخلاً متزايداً لوقف حدة هذا التباين أو التعارض وتحجيم التناقضات، وضبط مساراتها، والحد من توسعها، وتأمين الرقابة عليها لكي لا تتحول إلى عائق أمام استمرار عملية التكامل. ولمعالجة هذا القصور فإنه ينبغي من الدول الأعضاء الاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها وكيفية التوفيق بين مختلف المصالح الوطنية، ووضع البدائل التعويضية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى تحديد المبادئ والمفاهيم التي سيتم تطبيقها خلال مرحلة تنفيذ عملية التكامل، مع إعطاء الصلاحيات اللازمة لمؤسسات التكامل، وحشد الموارد والإمكانات باستخدام الوسائل والأدوات اللازمة لذلك، مع ضرورة إيجاد تقارب أو محاولة توحيد آليات العمل الوطنية مع آليات التعاون الإقليمي المشترك، وتكييف عمل تلك الآليات بما يخدم هذا التعاون.

اتساقاً مع ما تم طرحه في بداية تحليل هذه الشروط، كونها جاءت من تجارب التكامل الإقليمي الذي أبرزت تلك الشروط، نرى على سبيل الدلالة لا الحصر أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي قد راعت هذه الشروط من حيث تمتع مؤسساتها التكاملية بسلطات وصلاحيات (قانونية وإجرائية) حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء في الاتحاد، مما يضيف عليها الطابع السيادي فوق القومي على المؤسسات. نظراً لبلوغ تلك الوحدات مرحلة الوعي والإدراك والاقتناع بأن مصالحها الوطنية تتوقف على عمليات التكامل بينها، إضافةً إلى اعتماد الصيغة التوازنية التي تحفظ العدالة والمساواة لكل الدول الأعضاء فيما يتعلق بمبدأ السيادة من جانب؛ مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف القدرات والأحجام والأوزان النسبية لهذه الدول. هذا بالإضافة إلى وجود هياكل تنظيمية مشتركة في الاتحاد الأوروبي من سلطات تشريعية، وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية، أسهمت في تجذير عمليات التكامل الإقليمي، في ظل عمليات

تحول ديمقراطية ذات مستويات متعددة من حرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية الرأي، والمشاركة السياسية. أدت كل تلك الهياكل إلى ضبط مسار واستمرار العملية التكاملية بتحديد الأهداف العامة والخاصة، ممّا أعطى شرعية لهذا التجمع الإقليمي، الذي سرّع من انتقال العمليات التكاملية إلى مراحل متقدمة.

د - التعريف بمفهوم النظام الإقليمي وعناصره:

النظام الإقليمي مفهوم متداول في علم السياسة يشير إلى نمط معين من الدراسات التي تتناول أحد النظم الفرعية في النظام الدولي. فمدرسة النظم الإقليمية تعتبره وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية والنظام الدولي، وعليه فإنه مستوى تحليلي افتراضي غير ذي وجود مادي، يتم الاستدلال عليه إجرائياً، فبين الدولة القومية والمجتمع الدولي تمتد المظاهر المختلفة للنظم الإقليمية، إن مفهوم النظام الإقليمي كمستوى تحليلي مفهوم حديث النشأة، تم تداوله في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي^(١٠١)، حيث برز هذا المفهوم في دراسات العلاقات الدولية للتمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي.

والجدير بالذكر، أن مفكري العلاقات الدولية لم يهتموا بشكل كافٍ بدراسة النظم الإقليمية، بل اقتصرت دراساتهم على التفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي، في حين اعتبروا الإقليمية - كما يرى "كانتوري" و "سبيغل" - جزءاً من دراسات المناطق دون مقارنة بعضها ببعض، كما ركز آخرون - مثل "جوزيف ناي" - على دراسة النظم الإقليمية من منظور المنظمات الدولية. بيد أن "لويس كانتوري" (Louis Cantori) و "ستيفن سبيغل" (Steven Spiegel) قد طورا الأسس النظرية للنظم الإقليمية في كتابهما (السياسات الدولية في الأقاليم) حيث عمدوا إلى تطوير أدبيات الإقليمية، والتراث النظري الذي أنتجته مدرسة التكامل، وذلك بعد ظهور (نظرية الإقليم Region Theory) التي وضعها "باري شويتز" (Barry Schutz)، وطورها كل من "كرازنر" (Krasner) و "جيرفز" (Jervis) و "أوسلر هامبسون" (Osler Hampson) وغيرهم^(١٠٢).

ودراسة "Cantori" و "Speigel" المشار إليها أعلاه تعد من الدراسات الرائدة في مجال النظم الإقليمية التي قدمت تحليلات مقارنة لصياغة منهجية تحليل النظم الإقليمية، بحيث تؤكد هذه الدراسة^(١٠٣) على أن فهم السياسات الدولية لا يكون كاملاً بالتركيز على سياسات القوى العظمى فقط، وأن الإقليم يعد وحدة مناسبة لدارسي العلاقات الدولية، فهي تقدم وحدة تحليلية وسطية بين النظام الدولي والدولة القومية، كما أنها تصحح من اتجاه الدارسين إلى النظر للعلاقات الدولية من منظور النظام السائد فقط، أي نظام العلاقة بين القوى الكبرى. كما تمكن هذه الدراسة المتخصصين في دراسة المناطق من توسيع نطاق اهتمامهم ليشمل تحليل السياسات المرتبطة بين مناطق تخصصهم. وتساعد أيضاً على المقارنة بين النظم الدولية والإقليمية والقومية، وتحقيق فهم أعمق وأوسع للتفاعل بين الأجزاء المختلفة للنظام الدولي. في حين تفسح تلك الدراسة المجال أمام الدراسات المقارنة بين النظم الإقليمية المختلفة (تحليل أفقي) أو بين النظم التي تعاقبت تاريخياً على إقليم واحد (تحليل رأسي).

ولقد قامت تلك الدراسة بتقسيم العالم إلى (١٥) نطاقاً إقليمياً، بيد أنها ركزت على دراسة خمسة أقاليم، (غرب أوروبا، غرب أفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية)، وأخضعت تلك الأقاليم إلى أربعة أنماط من المتغيرات، وذلك للتمييز بين تلك الأنظمة الخمسة (طبيعة ومستوى التماسك - طبيعة الاتصالات - مستوى القوة - هيكل العلاقات)، وتلك المتغيرات هي أساس دراسة العلاقة بين الدول الأعضاء في كل نظام إقليمي، كما أنها الأساس للمقارنة بين النظم الإقليمية الخمسة^(١٠٤).

وتأسيساً على العرض السابق لدراسة "Cantori" و "Speigel"، فإنه يمكن أن نخلص إلى أن منهج تحليل النظم يهتم بالكشف عن طبيعة العلاقات وأنماط التفاعلات الإقليمية، في مدى تأثير العامل الدولي على تلك التفاعلات، ومدى حدود تبعية أو استقلالية تلك التفاعلات الإقليمية عن التي تحدث على مستوى النظام الدولي، وتقييم ذلك لتصحيح مسار العلاقات داخل النظم الإقليمية عبر معرفة

مصادر التوتر وعدم الاستقرار، إن كان بفعل عوامل إقليمية بحتة، أم نتيجة لانعكاسات الصراع / التعاون الذي تحدثه تلك التفاعلات في النظام الدولي. كما أن الدراسة تبرز أدوار وأحجام الوحدات داخل النظام الإقليمي، الذي يختلف بطبيعة الحال عن أدوارها من خلال تحليل تفاعلات النظام الدولي، فدور السعودية وحجمها في منظومة مجلس التعاون الخليجي مثلاً، يختلف عنه على المستوى الدولي. إضافةً إلى أن تلك الدراسة قد أفادت من خلال التحليل المقارن في معرفة العلاقة بين نظام إقليمي معين والنظام الدولي في فترتين زمنيتين من مراحل تطور النظام الدولي، أي علاقة النظام الإقليمي حين كان النظام الدولي يتميز بالأحادية أو الثنائية أو تعدد الأقطاب. فضلاً عن معرفة العلاقة بين أكثر من نظام إقليمي في فترة زمنية محددة.

وعلى هذا السياق، فقد ركزت دراسة النظم على تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الوحدات داخل النظام الإقليمي، أو بما يعرف (بمفهوم تحليل النظم الإقليمية)، وقد اختلفت الدراسات حول مستويات هذا التحليل. فقد عرض "Michael Breacher" ثلاثة مستويات لتحليل النظم الإقليمية هي^(١٠٥): المعالم الهيكلية للنظام Structural Features (تحليل مستوى وتوزيع القوة)، وأشكال التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها وانتشارها)، نوعية الارتباط بين النظامين الإقليمي والدولي، فيما تناولها "Gavin Boyd" على تسعة مستويات^(١٠٦): أولها: دراسة الثقافة السياسية (مدى تشابهها أو اختلافها ومدى فعاليتها وأشكالها السلوكية)، وثانيها: دراسة الحكومات أو المجتمع المدني في الإقليم، وثالثها: دراسة النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوافرة، ورابعها: دراسة علاقات الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الإقليمي مع الدول الخارجية والتي تؤثر فيه، وخامسها: دراسة المؤسسات الإقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها، وسادسها: دراسة السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى، وسابعها: الاجتماع السياسي (مدى التماسك الاجتماعي أو الانقسام)، ثامنها: علاقات الاجتماع المتبادل داخل الإقليم، وأخيراً قضايا التوسع المؤسساتي.

ومن جانب آخر، عرضت دراسة أخرى أربعة مستويات لتحليل تلك النظم، وهي (١٠٧) :

- **الخصائص البنيوية للنظام** : ويقصد بها سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوحدات المكونة للنظام، ومدى وجود تشابه أو اختلاف بينها، الأمر الذي يعطي مؤشرات بشأن التماسك الإقليمي. ودراسة أو تحليل هذا التماسك تهدف إلى معرفة درجة التجانس في خصائص الوحدات السياسية المكونة لأي نظام إقليمي، ذلك لأن طبيعة ودرجة هذا التجانس تؤثر في مدى قابلية هذه الوحدات لإقامة علاقات تعاون وتكامل مشترك، وفي مدى تباعدها وعدم تجانسها، مما يوجد علاقات ذات طبيعة تنافسية أو صراعية. فكلما زادت درجة التجانس والتكامل بين خصائص الوحدات السياسية الأعضاء في النظام الإقليمي زادت فرص النظام للتعاون والتكامل، وكلما انخفضت درجة هذا التجانس قلت فرص التعاون والتنسيق وزادت احتمالات التنافس والصراع. ويمكن تحليل هذا التماسك من منظور أنواعه المختلفة: التماسك الاجتماعي (اللغة، الدين والقيم والعادات والتقاليد، التاريخ أو التراث المشترك، عوامل السلالة والجنس)، التماسك السياسي (خصائص النظم السياسية، الأيديولوجية الحاكمة، الإرث الاستعماري)، التماسك الاقتصادي (الموارد الاقتصادية، الأنظمة الاقتصادية)، التماسك الإقليمي (مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة، السلوك الدولي لوحدات النظام، السلوك التصويتي في المنظمات الإقليمية والدولية).

- **نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام** : ويعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، ودلالات ذلك على وجود توازن للقوة أو نوع من التراتبية في توزيعها، أو وجود استقطاب بين دولتين أو أكثر في قيادة النظام. فطبيعة أو شكل توزيع موارد القوة بين وحدات النظام الإقليمي تؤثر على العديد من التفاعلات داخل النظام، الذي يتبلور عنه مخرجات على شكل عمليات وسياسات تؤثر هي الأخرى على حالة الاستقرار السياسي والأمني في الإقليم، كما تؤثر أيضاً على هيكلية النظام وطريقة أدائه لوظائفه. فعدم التناسق في توزيع القوة يدفع إلى الصراع والحرب داخل النظام الإقليمي، خاصة في ظل

تغير أو تحول ميزان القوة في الإقليم^(١٠٨). وعليه يمكن التمييز عند تحديد قوة وحدات النظام الإقليمي بين عدة عناصر هي: عناصر القوة الجيوإستراتيجية (الموقع، التضاريس)، عناصر القوة المادية البشرية منها والاقتصادية (عدد السكان وتوزيعهم، نسبة المواليد والوفيات، تركيبتهم العمرية ودرجة تجانسهم، مستوى تعلمهم، مستوى دخل الفرد، شكل النظام الاقتصادي، القدرة الصناعية)، عناصر القوة العسكرية (توزيع القوة العسكرية البشرية، توزيع الإنفاق العسكري، توزيع أنظمة التسليح)، عناصر القوة المعنوية (الأيديولوجية، الشخصية القومية، الروح المعنوية، الشخصيات القيادية الكاريزمية).

- **نمط السياسات والتحالفات في النظام:** ويشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام والسياسات التي تتبعها كل وحدة تجاه الوحدات الأخرى، وما إذا كان نمط العلاقات السائدة ذا طبيعة تعاونية أو صراعية، وشكل التحالفات التي تقوم بين وحدات النظام، والأسس التي تستند عليها، وما مدى استقرارها أو تغير أطرافها، وهل تتصف بالمرونة والتغير من مرحلة لأخرى وبتغير أعضاء النظام لمواقعهم أم أنها تتسم بالاستقطاب والتمركز؟

- **بيئة النظام:** أي العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي، فالإقليم يوجد في إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده، على نحو يطرح فيه قضية حجم التدخل أو النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى خارج النظام على وحداته. وعليه، يمكن تحليل النظام الإقليمي من حيث تقسيماته (المركز، الأطراف، الهامش، قوى التدخل) التي لها الأثر الكبير في تفاعلات النظام الإقليمي. فمركز النظام يشير إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية الأكثر كثافة في النظام الإقليمي. أما الأطراف فهي تلك الدول الأعضاء في النظام الإقليمي التي تنخفض فيها درجة التفاعلات مع بقية دول النظام لاعتبارات جغرافية أو أيديولوجية. أما دول الهامش فيقصد بها تلك الدول التي تقع على هامش النظام، تتميز بقربها منه، ولكنها ليست ضمن منظومته الإقليمية، وتكون درجة تفاعلاتها مع النظام الإقليمي ضعيفة جداً أو غير مؤثرة. أما قوى التدخل فهي تعبر عن النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي قد يتخذ عدة أشكال (اقتصادية، سياسية، عسكرية، ثقافية)، يتم

التدخل بأدوات ووسائل متعددة. فهذا التدخل بأشكاله وأدواته سوف يؤثر على هيكل النظام الإقليمي ودرجة التماسك وشكل التحالفات والتوازنات فيه.

وفي ضوء التباين السابق لمستويات تحليل النظم، من التوسع في تلك المستويات إلى التقليل الشديد، بالاعتماد على مستوى واحد لتحليل النظم كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً، في تركيز "Nye" على المنظمات الإقليمية كوحدة أساسية لدراسة تفاعلات النظم الإقليمية لذا تعتبر المستويات الأربعة الأخيرة (Level of Analysis)، هي المقترَب الأجدى لتحليل العلاقات والتفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، دون التقليل من أهمية المستويات الأخرى.

وقد اختلفت الدراسات الحديثة^(١٠٩) حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، بيد أن معظمها قد دار حول محاور أساسية منها: وجود أكثر من ثلاث وحدات سياسية، والتجاور الجغرافي، ووجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في حين استبعدت إحدى الدراسات وجود أي من القوتين الكبريين أيام الحرب الباردة عضواً في النظام الإقليمي^(١١٠). أما "Russet Bruce" فقد دعا إلى وجود تشابه في النظم السياسية والسلوك السياسي لدولة الإقليم، مع وجود اعتماد متبادل "Interdependence" سياسي واقتصادي بينهما، مع تماثل اجتماعي وثقافي بين الوحدات المكونة لهذا الإقليم^(١١١). فيما اشترط "Michael Brecher" اعتراف المجتمع الدولي بوحدة هذا الإقليم، مع وجود إدراك وحدات النظام الإقليمي بخصوصية إقليمها، الذي يجب أن يكون لهذا النظام دور مؤثر في التغيرات التي تحدث في النظام الدولي^(١١٢).

إن تلك الاختلافات لا تمنع من استعراض عدة تعريفات للنظام الإقليمي، لتبين العناصر المشتركة، التي حظيت بإجماع علماء العلاقات الدولية، فالنظام الإقليمي هو (دولتان أو أكثر، متجاورة ومتفاعلة، وتمتلك بعض الروابط الاثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحياناً بسبب أعمال ومواقف الدول الغربية عن النظام)^(١١٣). وعرفه البعض بأنه

(التوجه القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها، انطلاقاً من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال إنجاز ما، في المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو كلها معاً)^(١١٤). كذلك فقد ذهب البعض إلى القول بأن النظام الإقليمي هو (نمط منتظم نسبياً ومكثف من التفاعلات يكون معترفاً به داخلياً وخارجياً بصفته مضماراً متميزاً، يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر)^(١١٥). وقيل: هو (مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول تقع في إقليم جغرافي واحد، وتخضع لقواعد وقوانين منظمة تستوحي الولاء لفكرة وسلطة عليا)^(١١٦).

من خلال ما طرح حول معايير تعريف النظم الإقليمية، إضافة إلى بعض التعريفات التي حددت النظام الإقليمي، يمكن حصر مجموعة من العناصر المميزة للنظم الإقليمية، وأهمها:

- تعدد في الوحدات الإقليمية، حيث إن وجود وحدتين إنما يعبر عن علاقات ثنائية.
- إقليم جغرافي محدد تركز عليه علاقات الجوار الجغرافي، التي تشكل بدورها أساس التميز بين النظم الإقليمية.
- اعتراف داخلي وخارجي، بأن الإقليم يشكل حالة مميزة من النظام الدولي، ناتج عن إدراك حد أدنى من التماثل بين وحداته من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أو الإحساس بهوية مشتركة، أو خطر مشترك ظاهر أو مستتر.
- نمط مكثف ومنتظم نسبياً من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين وحدات النظام.

إن آراء الباحثين قد تباينت حول تلك العناصر، فمنهم من قلل من ضرورة التقارب الجغرافي كأساس لقيام النظام الإقليمي، بل رجع عنصر التفاعل والاعتماد المتبادل كأساس لقيام هذا التنظيم. في حين رفض آخرون تحديد معيار الانتماء إلى نظام إقليمي وجود كثافة في التفاعلات، واعتبارها مقولة تحليلية (رخوة)، حيث يمكن أن تقل حدة تلك التفاعلات أو تتبدل وتتغير، مما يفقد فكرة النظام الإقليمي أي

فائدة تحليلية. وكذلك أقر البعض بأن استبعاد إحدى القوى العظمى من عضوية أي نظام إقليمي لا يعني التقليل من تأثيرها في تفاعلات تلك النظم الإقليمية^(١١٧).

ووفقاً لذلك، فإن التعدد والاختلاف في آراء الباحثين حول وضع المعايير اللازمة لتحديد الصفات المشتركة للنظم الإقليمية، يدل على عدم وجود تعريف مقبول عموماً للنظام الإقليمي؛ لأنهم يولون اهتمامات مختلفة للمتغيرات الذاتية والموضوعية، بحسب مدخل أو زاوية تناول النظم الإقليمية المختلفة.

وعلى ذلك فإن النظام الإقليمي يمكن اعتباره مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة المتجاورة، ذات هوية إقليمية مستمدة من الوعي المشترك بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة، تتسم علاقاتها بالتفاعل مع بعضها البعض على جميع الأصعدة، بحيث تعمل على تنسيق سياساتها وتحديد أهدافها في إطار المصلحة الجماعية لدول الإقليم، دون إغفال مصالح القوى الكبرى في النظام الدولي، وتأثيرها على حجم وطبيعة التفاعلات في هذا النظام الإقليمي.

وتأسيساً على ما تم تناوله من المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، والعناصر المميزة لها، والتعريفات التي تم استعراضها مع محاولة إيجاد اقتراب فكري لهذا المفهوم، يمكن على ضوء ذلك إبراز أهم تصنيفات النظم الإقليمية تبعاً لنشأتها وطبيعتها تكوينها، وذلك على النحو الآتي^(١١٨):

١ - نشأة النظم الإقليمية: إن تصنيف النظم الإقليمية وفقاً لنشأتها يندرج ضمن معيارين هما: اللاإرادي، والإرادي. فالنشأة اللاإرادية للنظم الإقليمية تتشكل من توافر إطار من التفاعلات النمطية والمكتفة المشتركة بين وحدات النظام، الأمر الذي يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، مما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز. ويتم دراسة هذا النوع من النظم الإقليمية بتحليل طبيعة تلك التفاعلات والعلاقات السائدة بين أطرافه من ثلاثة جوانب: بدءاً من تكافؤ العلاقات داخل النظام، أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح

سياسات عامة للنظام كله أو منحه الفرصة الكاملة في مناقشة الاقتراحات المطروحة بجدية وتبنيه من قبل الأطراف الأخرى في الإقليم، مروراً باستمرارية حركة تطوير العلاقات بين وحدات النظام لتحقيق تحسن مطرد في مستوى اتجاه النظام ككل أو إنجاز أطرافه المختلفة في شتى مجالات العلاقات المتنوعة، ووصولاً لتكاملية النظام؛ أي قدرته على وضع الأسس والقواعد الملزمة لإتمام العملية التكاملية بين وحداته وتقليص الاستخدام المفرط للسيادة التي يتمتع بها أطرافه.

أما المعيار الإرادي، فهو ذلك التوجه القصدي من جانب مجموعة من الوحدات بهدف إقامة صلات وثيقة فيما بينها، وينظم ويقتن علاقاتهم انطلاقاً من خلق بعض التفاهات حول القضايا الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو بعضها أو كلها معاً. وهذا الأمر يستدعي التخلي الجزئي عن التمسك المفرط بالسيادة الوطنية، مع تحفيز الإحساس المشترك والمسؤولية المتبادلة للتنسيق والتعاون البناء على تلك الأصعدة، كما أن إدراك تلك الوحدات في هذا النظام الإقليمي بمصادر التهديدات الخارجية، التي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال وجود نظام إقليمي مؤسسي. ويمكن تحليل هذا النوع أو الصنف من النظم من خلال التركيز على درجة نظاميته، أي مدى خضوع تلك التفاعلات بين وحداته لقواعد وقوانين منتظمة ومعدة سلفاً.

٢ - **طبيعة تكوين النظم الإقليمية:** إن طبيعة تكوين هذه النظم متعددة، بيد أن أبرز أنواعها هي: النظم المؤسسية، النظم الوظيفية، النظم القومية.

- **النظام الإقليمي المؤسسي:** هو ذلك النظام الذي يحمل صبغة قانونية، تقوم على هياكل تحتوي على مجموعة من المؤسسات والقواعد والإجراءات، التي تنظم العلاقات بين وحدات النظام الإقليمي، عن طريق آليات معينة تحدد طبيعة ودرجة التفاعلات وأنماطها بين تلك الوحدات السياسية. وهذا التنظيم المؤسسي يتيح قدراً أكبر من المشاركة للوحدات لما يفرضه من ضوابط على الممارسات والسلوكيات، خاصة من جانب الوحدات الطامحة للهيمنة وفرض السيطرة على النظام. فالنظام

الإقليمي المؤسسي يمتلك الأداة التنظيمية التي تميزه عن باقي النظم الإقليمية الأخرى. ولدراسة فعالية أداء تلك النظم لوظائفها، لا بد من وجود مرتكزات بنائية يقوم عليها هذا النظام الإقليمي لقياس وتقييم مدى نجاح أداء تلك الوظائف لعملها، التي تحدد تطور أو تراجع هذا النظام، والنتيجة من عمليات التفاعل - سواء كانت تعاونية أو تنافسية أو صراعية - بين وظائفه، حيث أرجع "Talcott Parsons" فكرة عمليات التفاعل بين وظائف النظام الإقليمي، أو ما أطلق عليها (حالة الشحن المتبادل) إلى أربع وظائف رئيسية وهي: التكيف، التكامل، الأمن، ويأتي نتاج تلك الوظائف الثلاث الوظيفة الرابعة، وهي تحقيق الأهداف^(١٩).

- **النظام الإقليمي الوظيفي:** هو تجمع لوحدات سياسية عدة لأداء وظيفة أو وظائف معينة أو لإدارة قضية مشتركة، فالرابط المصلي هو الأداة المحركة لهذا التعامل الإقليمي، فهو بمثابة أداة تنظيمية للمرافق الإقليمية بين الدول الأعضاء. وعليه فيمكن لأي وحدة من وحدات هذا النظام أن تكون عضواً مشاركاً في أكثر من نظام إقليمي وظيفي، تبعاً لاختلاف وتنوع مصالحها وترابط علاقاتها مع الوحدات الأخرى، ومثال على ذلك منظمة الأوبك، المنظمات المشتركة في حوض نهري أو نظام مائي.

- **النظام الإقليمي القومي:** ينشأ هذا النظام على مرجعية وحدة الرابطة القومية الواحدة ذات اللغة الواحدة والتاريخ المشترك والمصير الواحد والمصالح الاقتصادية الواحدة، ومثال على هذا النظام الإقليمي العربي المتمثل في نظامه المؤسسي (جامعة الدول العربية).

إن مفهوم النظام الإقليمي قد ارتبطت به مفاهيم ومصطلحات عديدة، سعت تلك الدراسة إلى الكشف عنها - كما تم ذكرها في المقدمة - فهناك إشكالية تم طرحها حول الفرق بين النظام الإقليمي والحلف، لكونهما يسعيان لتحقيق مصالح مشتركة حيث يركز الحلف على وجود مصالح مشتركة لقيامه، فوحدة المصالح كما يراها "ثيوكيدايديس" وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الدول أو

الأفراد^(١٢٠). فإن ذلك يستدعي تبيان طبيعة مفهوم الحلف - كأحد المفاهيم المرتبطة بالنظام الإقليمي - من جانب، وتوضيح الفرق بينهما من جانب آخر.

إن الحلف - بشكل عام - يعبر عن التزام مجموعة من الدول بتنظيم تعاونها ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة، فهو بذلك اتفاق بين وحدتين سياستين أو أكثر بالتعاون المتبادل، أو التحرك في المجال العسكري، بغية التصدي للخطر المشترك. ولقد انتهج معظم الباحثين^(١٢١) نهج "David Edwards" في أن تعبير الحلف يستخدم (دلالة على التزام تعاقدى من النوع السياسي والعسكري المتبادل بين عدد من الدول، موجه ضد دولة محددة ولو لم تكن مسماة... وعادة ما تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية)^(١٢٢)، إلا أن البعض قد عرف الحلف من منطلق عسكري بحت بأنه (معاهدات تحالف ذات طابع عسكري، تبرم بين دولتين أو أكثر للتعاون في تنظيم دفاع مشترك بينها... فالأحلاف العسكرية تبرم بين دولة كبرى وبعض الدول الصغرى... وتتضمن هذه المعاهدات إنشاء تحالف عسكري ونظام للدفاع المشترك والاحتفاظ بقواعد عسكرية في أراضي الدول الصغيرة مع السماح للدول الكبرى بحرية استخدام الموانئ والمطارات والمواقع الإستراتيجية)^(١٢٣). ومنهم من اعتبره عامل توازن (يجمع بين دولتين أو أكثر في حلف لمواجهة قوة أخرى؛ وذلك تحقيقاً للتوازن فيما بينهما)^(١٢٤). ووفقاً للتعريفات السابقة، نرى أن الحلف قد يكون سياسياً الطابع على شكل اتفاقيات بين جماعات الضغط (أفراد ومؤسسات)، أو أحزاب سياسية تتعاقد فيما بينها لتحقيق أهداف متفق عليها، أو يكون اتفاقيات بين الدول على التعاون العسكري في شكل معاهدات عسكرية توقع بين الطرفين بشكل رسمي أو بتفاهات دولية، لخلق منظمات تنسق التعاون في المجال الدفاعي أو تنظيم الدفاع أو الهجوم معاً. وقد تأخذ تلك التحالفات أشكالاً متعددة: أحلافاً عقائدية، أحلافاً ثنائية أو متعددة الأطراف، أحلافاً مؤقتة أو دائمة، أحلافاً فعالة أو غير فعالة وأحلافاً مؤسسية أو غير مؤسسية. كما توجد وظائف معينة للأحلاف، فقد أشار "Robert Osgood" إلى وجود أربع وظائف رئيسية للحلف هي: تنمية القوة، وصيانة الأمن الداخلي، وتقييد الحلفاء، وإيجاد نظام جديد يسوده الأمن والاستقرار^(١٢٥).

إن عملية الانخراط في التحالف تؤدي إلى التعاون بين تلك الدول بشأن قضايا أمنية مشتركة، استجابة إلى بعض الضرورات التي تدفعها إلى اللجوء لعمليات التحالف، بهدف حماية الأمن القومي، ناهيك عن بعض النتائج المتوخاة من إرساء قواعد نظام الردع، أو تطبيق حلف دفاعي في حالة الحرب، أو قد يمنع بعض أو جميع الوحدات من الانضمام إلى تحالفات أخرى لزيادة قوتها، وكثيراً ما تتجاوز ذلك في إجراء المناورات العسكرية المشتركة، وتدريب العاملين، وشراء الأسلحة وأنشطة أخرى متعددة، وهذا بالطبع يخلق نوعاً من التوازن في القوى، وفي ذلك يرى "Waltz" أن التحالف عنصر متغير أساسي في نظام توازن القوى، وأن الوحدات السياسية غالباً ما تتجه للانحياز مع طرف منتصر مفترض، بدلاً من أن تتوازن ضده^(١٢٦). وعلى ذلك فإن الأحلاف تعد ظاهرة ملازمة لتوازن القوى، لكون الدول تسعى لتحقيق أمنها القومي من خلال الصراع على القوة، الأمر الذي يجعلها في تنافس مع غيرها من الدول لتحقيق أمنها؛ ولذلك تجد نفسها عادة أمام خيارات ثلاثة^(١٢٧): إما أن تنمي من قوتها الذاتية، وإما أن تضيف إلى قوتها قوة دولة أو دول أخرى، وإما أن تمنع غيرها من الدول من زيادة قوتها. وعادة ما تفضل الأسلوب الثاني وهو ما يتم من خلال التحالف (Alliance).

أما النظام الإقليمي فهو حسب ما أوردنا من تحليل معايير تعريفه والعناصر المميزة له، فهو يتميز بالتجاور الإقليمي المترابط بين عدد من الدول المستقلة، فيها نمط مكثف من التفاعلات، ويشكل حالة مميزة في النظام الدولي، معترفاً به داخلياً وخارجياً ككيان إقليمي، قد يتخذ صيغة تنظيمية مؤسسية ذات آليات محددة؛ أي يكون له هيكلية محددة ذات مؤسسات، أو قد يكون غير مؤسسي. بحيث يتوافق والأسس الرئيسية التي طرحها "Brailard" - كما أشرنا - في تعريف النظام من حيث اشتماله على: العناصر، والتفاعل، والكلية، والتنظيم. بالإضافة لذلك ينبغي أن يكون طبقاً للقواعد القانونية الدولية التي تستدعي توافر عناصر معينة لقيامه مثل الصفة الدولية بين أعضاء التنظيم من ارتكازه على معاهدة دولية جماعية أطرافها الدول،

وتوحد إرادات الدول الأعضاء، واستمرارية عمل التنظيم، وتوافر الإرادة الذاتية للإقليم والمستقلة عن إرادات الدول الأعضاء، وعدم انتقاصه لسيادة الدول واستيفائه لمقومات التخصص بنوعيه المادي والجغرافي معاً^(١٢٨). فيمكن إجمال المنظمة الدولية أو الإقليمية أو المختصة في (كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية أطرافها الدول بغية تحقيق أهداف محددة مشتركة للدول الأعضاء فيها التي لا تنقص سيادتها على الرغم من انضمامها إلى هذا التجمع الذي يعبر عن إرادته الذاتية من خلال أجهزة دائمة تمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط بها)^(١٢٩).

إن الأحلاف - كما تم إيضاحه - تختلف في طريقة تكوينها، وفي أهدافها عن النظم الإقليمية التي تسعى الأخيرة من خلالها إلى التعاون للوصول لمرحلة التكامل بين وحداتها بشتى المجالات، إلا أن بعض هذه النظم قد يمتد نشاطها إلى النواحي العسكرية تصل إلى مستوى الحلف كما قد يتوسع نشاط الأحلاف إلى عمليات التعاون الاقتصادي والاجتماعي؛ الأمر الذي يستوجب التفريق بين طبيعة النظم الإقليمية والأحلاف وفقاً للآتي^(١٣٠):

- إن الحلف غالباً ما يسعى إلى مجرد التعاون في المجال الدفاعي، أما النظم الإقليمية فهي تهدف إلى التعاون في المجالات كافة.
- إن الأحلاف تتشكل بشكل مؤقت ومحدد النطاق لتحقيق مصالح الحلفاء، أما النظم الإقليمية فإنها تعكس المصالح بشكل دائم وشامل.
- إن النظم الإقليمية تعمق من قيمة التضامن والتوحد، على حساب الاستقلالية والذاتية لأعضائها.
- إن جوهر الأحلاف ينطلق من افتراض أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع، أما التعاون فهو الاستثناء. أما النظام الإقليمي فينطلق من العكس، ومن ثمّ يكيف كل نظام أسلوب عمله على أساس منطلقه.
- الحلف يتخذ الرابطة الدفاعية لتحقيق الدفاع الجماعي لمجموعة من الدول في حال وجود تهديد، فاستخدام القوة ليس بحاجة إلى إذن مسبق من مجلس الأمن. أما النظم الإقليمية فهي تندرج ضمن إطار الأمن الجماعي، حيث تهتم

أساساً لحل نزاعات وحداتها من خلال آلية تسوية المنازعات، أما في حال التدخل فإنها تحتاج إلى إذن مسبق من مجلس الأمن.

وتأسيساً على ذلك، فإن النظام الإقليمي يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وتعميق وتوثيق أوجه التعاون القائمة بين شعوب الدول في مختلف المجالات، ووضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والإعلامية والتشريعية، أما الحلف فإنه غالباً ما يتخذ الرابطة الدفاعية هدفاً له.

المبحث الرابع النظم الإقليمية والنظام الدولي

إن ما طرح آنفاً حول النظامين الدولي والإقليمي، يستدعي استطلاع علاقة التأثير بين هذين المستويين، النظام الدولي، والوحدات المكونة للنظم الإقليمية، وعما إذا كانت تلك العلاقة ذات اتجاه واحد أو اتجاهين.

يجب التأكيد على أن تلك العلاقة أكثر من مجرد كونها علاقة ذات اتجاه واحد أو اتجاهين، وإن كان أصلها يتميز بتبعية النظم الإقليمية للنظام الدولي المسيطر^(١٣١)، بيد أن هذا لا يفسر انعدام الاستقلالية الكلية للنظم الإقليمية سواء في علاقاتها أو تفاعلاتها مع النظام الدولي.

إن فهم واقع تلك العلاقة يستوجب إدراك حدود استقلال النظم الإقليمية عن النظام الدولي، ومعرفة المحددات التي تحكم تفاعلات تلك النظم، ومدى اختلاف هذه التفاعلات من نظام إقليمي لآخر، وإلى أي مدى يتوقف تأثير هيكل النظام الدولي (أحادي - ثنائي - متعدد) في النظم الإقليمية، ومدى تباين عملية تغلغل النظام الدولي المسيطر للأقاليم. كل تلك التساؤلات أو الإشكاليات البحثية، يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم العلاقة بين النظامين الدولي والإقليمي، مع التأكيد على اختلاف أهمية تلك التساؤلات من نظام إقليمي لآخر.

إن المحدد الدولي وتأثيره على النظم الإقليمية، أعقد بكثير مما تبدو عليه تلك العلاقة، ولقد ظهر جلياً من خلال متابعة أدبيات العلاقات الدولية، التي يتم التعامل معها كمحددين مكملين - بنسب مختلفة - وغالباً ما تتداخل القضايا الإقليمية والدولية - كما تم الإشارة إليها - بحيث لا يمكن فصل ما هو إقليمي عما هو دولي، بل غالباً ما تدار تلك القضايا في إطار ما يسميه "Paul Power" (التفاعل بين العوامل العالمية والعوامل الإقليمية)^(١٣٢).

ومن جانب آخر، تتزامن تلك العلاقة في ظل الأهمية المتزايدة لبروز الإقليمية الجديدة، التي تدفع في اتجاه ترسيخ تمايز المصالح والأهداف بين أطراف القيادة الراهنة للنظام، الأمر الذي يحدث تغييرات مهمة في طبيعة النظام القائم حالياً، على المزج بين التنافس والاعتماد، هذا التنافس أخذ طابع الصراع أكثر من طابع التنافس التعاوني، أي لم يعد خالياً من دوافع التنازع والتناقض في المصالح. إن هذه التطورات الجديدة في طبيعة العلاقات بين أطراف قيادة النظام الدولي الناتجة عن تزايد التصادم في المصالح والأهداف، تكتسب أهمية كبيرة في ظل توازن قوى غير مستقرة، وليس في صالح القوة الاقتصادية المسيطرة حالياً على هرم النظام الدولي.

وفي السياق نفسه، تطرح إشكالية العلاقة بين النظامين، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للترتيبات الإقليمية، التي قد يكون أي نظام إقليمي محكماً في تكوينه، أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي، كما قد يكون مفككاً بتسيب العلاقات وعدم الانضباط، كما تم إيضاحه مسبقاً بجزئية خصائص النظم.

في إطار تحليل العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية، انقسم دارسو العلاقات الدولية إلى مدرستين: مدرسة التبعية حيث ترى أن العلاقة بين المستويين علاقة غير متكافئة ذات اتجاه واحد، وأن التفاعلات الإقليمية لا تعدو أن تكون مجرد رد فعل أو امتدادات لسياسات الدول الكبرى، فهي بذلك انعكاس لإرادة تلك القوى، التي تفترض انعدام الاستقلالية تماماً للنظم الإقليمية، وأن سياساتها كذلك مجرد امتداد لنفوذ تلك القوى^(١٣٣). أما مدرسة النظم الإقليمية، فتنتقل من كون العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية، أكثر تعقيداً من كونها ذات اتجاه واحد، فالنظم الإقليمية في تفاعلاتها ليست مجرد امتداد أو ردود أفعال لسياسات الدول الكبرى، بل إنها تملك تفاعلاتها الذاتية ومصادرها ودينامياتها الخاصة بها، التي تتمتع بالاستقلالية وفقاً لظروف الإقليم، وطبيعة نظمه، والعلاقات السائدة بين وحداته. بيد أن ذلك لا يعني الاستقلال التام للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، في ظل التطورات التكنولوجية، والاعتبارات الإستراتيجية الدولية^(١٣٤). كما يضيف أنصار

هذا التوجه أن النظم الإقليمية تنشأ مما تملكه من قوة حقيقية نسبياً عن النظام الدولي، وإلا لما كانت هنا حاجة لها وإمكانية صيانتها ولا اتخاذها مستوى للتحليل^(١٣٥).

لقد أشرنا فيما سبق، إلى أن مدرسة النظم الإقليمية قدمت إطاراً تحليلياً لدراسة بيئة النظام، يربط العلاقة ما بين النظامين الدولي والإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بحجم التدخل أو النفوذ، أو ما يسمى بنظام التغلغل أو التدخل، حيث يشير هذا النظام إلى (النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي يتخذ أشكالاً اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، عبر وسائل مختلفة مثل المعونات الاقتصادية أو المساعدات الفنية أو الأحلاف العسكرية السرية أو العلنية، أو الأنشطة الثقافية الموجهة أو الدعاية، حيث يؤثر حجم هذا التغلغل الخارجي وأدواته وأشكاله على النظم الإقليمية، وعلى العلاقات بين الوحدات المكونة لتلك النظم من حيث درجة التماسك ونمط الإمكانات والتحالفات داخل تلك النظم)^(١٣٦).

وبناءً على ما تقدم، فإن أدبيات العلاقات الدولية، قد أجمعت على عملية التأثير المتبادل بين النظام الدولي والنظم الإقليمية، حيث نجد تأثير الدول الكبرى قد اتخذ درجات وأشكالاً متعددة، بلغت ذروتها في التدخل العسكري المباشر، تحت ذرائع مختلفة كامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تطويرها (حالة العراق)، أو تحت ما يسمى بالتدخل الإنساني (حالة الصومال). في حين يتطلب تأثير النظم الإقليمية أو وحداتها على النظام الدولي شروطاً عدة منها: وجود مناخ استقطاب أو صراع بين الدول القائدة في النظام الدولي، إضافةً إلى موقع النظام الإقليمي وما يشكله من أهمية جيوسياسية أو اقتصادية للدول الكبرى أو أحدهما. وكذلك عناصر القوة التي تمثلها في إطار نظامها الإقليمي، أي موقعها في هيكل النظام الدولي.

ونشير في هذا السياق إلى أهمية الإدراك بأن نطاق تأثير الوحدات الإقليمية لا يتجاوز حدود النظام الإقليمي، حيث ينحصر مجال تأثيره في تهديد مصالح اقتصادية أو أمنية أو غيرها، لإحدى الدول القائدة في النظام الدولي أو كلها، أو مخالفة

لسياسة إحدى تلك الدول في حيز النظام الإقليمي ذاته. ويهدف هذا السلوك النابع من النظم الإقليمية أو وحداتها مجتمعة أو منفردة من محاولة تأثيرها على النظام الدولي، وإنما هو محاولة لتوسيع هامش المناورة للتخلص من نفوذ قوة كبرى، أو محاولة إثبات الاستقلال عنها، أو التأثير في سياستها في نطاق الإقليم.

ومن جانب آخر، يصنف الكثير من المهتمين بدراسة العلاقات الدولية العالم إلى مناطق حسب مدى تغلغل وتأثير القوى الكبرى فيها، والتي اصطلح على تسميتها مناطق نفوذ، التي تختلف من حيث درجة خضوعها وتبعيتها للقوى الكبرى، بحسب ما تشكله من أهمية لتلك القوى من حيث^(١٣٧):

- إن النظم الإقليمية الواقعة في الدائرة الجيوبوليتكية الحيوية للقوى السائدة في النظام الدولي، تميل للخضوع لإحدى هذه القوى أو تعمل معها بتنسيق تام.
- النظم الواقعة خارج الدائرة الجيوبوليتكية الحيوية، والتي تشكل أهمية للدول الكبرى أو إحداها، تدخل في علاقة تبعية جماعية مثل مجموعة الآسيان بالنسبة للولايات المتحدة.
- النظم الواقعة على الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي للدول الكبرى، تتمتع باستقلال نسبي، مع أن هذا الاستقلال خاضع للموازن الإستراتيجية السائدة في النظام الدولي.

كما تبرز العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية في جوانب عديدة مشتركة، من أهمها الجانب الاقتصادي والجانب الأمني. فالأمن الإقليمي أحد أهم دعائم الأمن الدولي والأمن العالمي، وبما أن الأمن هو المقصد والمبدأ الأول من المقاصد والمبادئ الرئيسية المنشئة لهيئة الأمم المتحدة في فصلها الأول من مادتها الأولى من فقرتها الأولى^(١٣٨). فقد أفردت الأمم المتحدة دوراً بارزاً في دعم تلك التوجهات، حيث أعطى ميثاقها المنظمات الإقليمية حق الأمن الإقليمي، وأقر صراحةً أهمية الحفاظ على الأمن في مستواه الإقليمي؛ باعتباره مسؤولية مشتركة بين الدول في هذا الإقليم، ولقد أجاز إنشاء المنظمات الإقليمية العاملة في مجال الأمن تعزيز الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية حيث أوضح ذلك في الفصل الثامن

من الميثاق بمادته الثانية والخمسين في فقرته الأولى: (ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد " الأمم المتحدة " ومبادئها)^(١٣٩).

أما الجانب الاقتصادي فقد أعطت الأمم المتحدة دوراً للمنظمات الإقليمية في عمليات التعاون الاقتصادي عبر الفصل التاسع من الميثاق بمادته السابعة والخمسين والتي تنص على إمكانية إنشاء الوكالات المختلفة. ودعمت فكرة الإقليمية بإقامة خمس وكالات اقتصادية إقليمية، وهي^(١٤٠):

- ١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا.
- ٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.
- ٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا.
- ٤ - اللجنة الاقتصادية لآسيا.
- ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

وتأسيساً على ما أثر في بداية تحليل العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي، نرى بأن النظم الإقليمية قد تأثرت بالتحويلات التي حدثت في هيكلية وطبيعة وآليات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من النظام الدولي ثنائي القطبية، بدأت تحدث تأثيرات واسعة وعميقة في وحدات النظام وعلى الأخص في النظم الإقليمية. بيد أن تلك التأثيرات ظلت نسبية، فهي لم تكن بذات الشمول ولا بالدرجة نفسها في كل النظم الإقليمية. هذه النسبية في التأثير ترجع لمعايير عدة هي التي تحكم درجة تأثر وتفاعل النظم الإقليمية بالتحويلات في خصائص وهيكلية النظام الدولي.

وعلى سياق ذلك، يمكن قياس تأثر النظم الإقليمية بأي تحولات في هرم أو قيادة النظام الدولي، من خلال خمسة معايير أساسية تحكم هذه العلاقة وفقاً للآتي^(١٤١):

١ - إمكانية أو قدرات النظام الإقليمي، فالعلاقة بين النظامين تكون عكسية، أي كلما كانت قدرات النظام الإقليمي قليلة زادت فرص تأثير النظام الدولي، فضعف القدرات يزيد من حالات الاعتماد على الخارج، ومن ثم تكون بيئة جاذبة للتدخل والتأثير الخارجي. أما إذا ما كانت تلك الإمكانيات مرتفعة فإن درجة التأثير تكون أقل.

٢ - حجم وكثافة المصالح الدولية في النظام الإقليمي، إذا كانت مصالح القوى الدولية المسيطرة في النظام الدولي عميقة ومتنوعة ذات أهمية إستراتيجية في أحد النظم الإقليمية، فإن التحولات التي تحدث في النظام الدولي تؤدي إلى تحولات قوية في تلك النظم. أما إذا كانت تلك المصالح محدودة وقليلة تنخفض معها إثر تلك التحولات، وخير تطبيق لهذه الجزئية هي المصالح الدولية في النظام الإقليمي الخليجي. فالعلاقة هنا علاقة طردية.

٣ - شكل الارتباطات الدولية - الإقليمية، الارتباطات هي تلك العلاقات المتنوعة والمتراصة بشكل مستمر، نتيجة لكثافة التفاعلات وحجم القضايا السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والثقافية بينها، أو بحكم التجاور الإقليمي مع قوى دولية ذات تأثير عالمي. فالارتباطات القوية هنا سوف تنعكس على النظم الإقليمية في حال تحول شكل النظام الدولي. أما الارتباطات الضعيفة أو المحدودة فإنها تحد من أثر التحولات الدولية في النظم الإقليمية.

٤ - التماسك البنوي للنظام الإقليمي، أشرنا فيما سبق إلى أن من عناصر مفهوم النظام أن يكون محكماً في تكوينه، أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي، فإذا كان النظام الإقليمي على مستوى عالٍ من التماسك يكون تأثير التحولات الدولية عليه محدوداً، أما إذا كان النظام الإقليمي في دائرة الصراع الإقليمي في ظل مستوى منخفض من درجات التماسك (السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) سواء داخل وحدات النظام أو بين هذه الوحدات، فإن التحولات الدولية تصبح قادرة على التأثير في تفاعلاته الإقليمية، فيكون بيئة حاضنة لسرعة التغيرات في شكل النظام الإقليمي أو في هيكله التنظيمي. وعلى العكس، إذا كانت الصراعات

الإقليمية محدودة، ودرجة التماسك مرتفعة، فإن التغيرات العالمية تكون محدودة التأثير في النظام الإقليمي.

٥ - وجود قيادة إقليمية، إن وجود قيادة إقليمية شرعية متفق عليها وتحظى بالتأييد من قبل الوحدات في النظام الإقليمي يؤدي إلى انخفاض درجة تأثير هذا النظام الإقليمي بالتحويلات الدولية. أما إذا كان عكس ذلك عبر غياب مثل هذه القيادة، أو تنوعت ولايات الوحدات الإقليمية فإن ذلك سوف يزيد من تأثير النظام الإقليمي بالتحويلات الدولية.

وتبعاً لما تم طرحه من تلك المعايير الخمسة، اتضح أن عملية تأثير النظم الإقليمية بالتحويلات الدولية الجديدة هي عملية نسبية وليست مطلقة، تتأثر بها تلك النظم حسب طبيعة هياكلها التنظيمية، ودرجة تماسكها وترابطها، وعمق صراعاتها أو متانة تعاونها وتكاملها، كما هنالك دور رئيسي لإمكانية هذا التأثير من عدمه بمدى توافر القدرات والإمكانات في ذلك النظام الإقليمي. وبشكل عام، فإن تلك المعايير قد أوضحت مدى ارتباط العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يبرز علاقات التأثير والتأثر من جانب، والاستقلالية والتدخل من جانب آخر. وعليه، فإن هذه العلاقة ليست مجرد كونها ذات اتجاه واحد أو اتجاهين، ولكنها علاقات متداخلة من الصعب فصل التفاعلات الجارية في النظم الإقليمية بمعزل عن بيئتها الرئيسية وهي النظام الدولي، التي تتخذ تلك التفاعلات أو التأثيرات درجات وأنماطاً متعددة وفقاً لمعيار الزمان والمكان.

وتأسيساً على ما تم تحليله في هذه الدراسة تبين أن عمليات الأقلمة والتكامل ليست بالضرورة سمة جديدة في السياسة العالمية المعاصرة. ولقد كان تطوير الأنماط الإقليمية وآليات التكامل الرسمي سمة ثابتة وواسعة الانتشار في سياسة القرن الماضي. وكثيراً من نظريات السياسة الدولية منقسمة ليس حول كيفية تفسير هذه التطورات فحسب، بل أيضاً من منطلق فهم الآلية التي يشكل بها التغيير الاجتماعي - الاقتصادي تحديات للهويات والممارسات الراسخة.

ومن هذا المنظور لا تعتبر الإقليمية والتكامل مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين

مصالح الدول والتصدي للتهديدات الأمنية المحلية، أو الدفاع عن الهويات، والممارسات المحلية ضد التحديات العالمية، بل قد تتضمن في فترة ما بعد الحرب الباردة آليات رئيسية ومهمة لإشاعة الاستقرار في النظام العالمي.

الهوامش

- ١ - لمزيد من التفاصيل حول المفاهيم انظر:
Isaak Alan C., **Scope and Methods of political Science: An Introduction to the Methodology of Political Inquiry.** (III: The Dorsey Press, 1969) P. 60.
- ٢ - للاستزادة حول ذلك انظر:
Sartori Giovanne, Guidelines for Concept Analysis, in: Sartori Giovanne (ed), **Social Science Concepts: A Systematic Analysis**, London, Sage Publication, 1984. P. 15.
- ٣ - حول رمزية المفاهيم كأدوات معرفية انظر: رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية**، ط ٢، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢م، ص ١٠٣.
- ٤ - حول ذلك راجع: مجد الدين الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، الجزء الرابع، القاهرة، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ١٨١.
- ٥ - انظر: نديم وأسامة مرعشلي (تصنيف)، **الصاحح (تجديد صحاح العلامة الجوهري في اللغة والعلوم)**، بيروت، دار الحضارة، ١٩٧٥م، ص ١١٨١.
- ٦ - الشرح اللفظي لمفهوم النظام.. انظر: إبراهيم أبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، في: محمد الأطرش وآخرين، **العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص ١١٠.
- ٧ - المرجع السابق، ص ١١٠.
- ٨ - للمزيد من ذلك انظر: ممدوح محمود مصطفى، **مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، سلسلة دراسات إستراتيجية (١٧)**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨م، ص ٦٣ - ٦٤.

- ٩ - انظر: عدنان السيد حسين، *نظرية العلاقات الدولية*، ط٢، بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، ص ١٥٧.
- ١٠ - إبراهيم أبراش، *حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد*، مرجع سابق، ص ١١٠.
- ١١ - للمزيد حول ذلك انظر: خليل إسماعيل الحديثي، *النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية*، بغداد، دار بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ١٥ - ١٦. وللمزيد حول نموذج كابلان... انظر:
- Kaplan, M, *System and Process in International Politics*, New York, NJ, 1957, PP 20 - 24.
- 12- -Ibid, P. 17.
- 13- -Easton David, *A Framework of Political Analysis*, NJ, Prentice - Hall, inc, Englewood Cliffe, 1965, P. 28.
- ١٤ - لتطور هذا المفهوم انظر: ممدوح محمود مصطفى، *سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى*، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧م، ص ٥٢.
- ١٥ - المرجع السابق، ص ٥٣.
- ١٦ - المرجع السابق، ص ٥٣.
- ١٧ - للتوسع حول الأطر النظرية لمفهوم النظام الدولي، راجع: إسماعيل صبري مقلد، "دور تحليلات النظم في التأصيل النظري لنظرية العلاقات الدولية"، *دولة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، العدد الأول، مارس ١٩٨١م، ص ٢٥.
- ١٨ - انظر: ريمون حداد، *العلاقات الدولية... نظرية العلاقات الدولية*، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أو فوضى في ظل العولمة، بيروت، دار الحقيقة، ٢٠٠٠م، ص ١٩٩.

١٩ - للتوسع راجع: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٢م، ص ١٠٥ - ١٠٧.

٢٠ - للمزيد حول ذلك انظر: نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٢٦٢ - ٢٦٦.

٢١ - محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤م، ص ٨٠٧.

٢٢ - للتوسع في آراء المذكورين انظر: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٠٨ - ١١٣. نادية محمود مصطفى، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٩٧/٩٨، ص ٢٢ - ٢٤. نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص ٢٦١ - ٢٦٩.

٢٣ - للمزيد حول ذلك راجع: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٣٦ - ١٤٠.

٢٤ - انظر: جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥م، ص ١٣٨.

٢٥ - في ذلك يرى هوفمان (إذا قام أحد بوضع نموذج سلوكي لمجموعات معينة كالدول مثلاً، واستند في ذلك على مجموعة من الافتراضات حول المتغيرات التي يعتقد بأنها تحدد سلوك هذه الجماعات، وإذا كانت هذه الافتراضات مشكوكاً فيها، كما أن النموذج قائم على تبادل المواقع (Interchange) فيما بين هذه الجماعات.....). انظر المرجع السابق، ص ١٣٧.

٢٦ - المرجع السابق، ص ١٣٨. وكذلك إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ١٤٠.

٢٧ - انظر: مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، سلسلة دراسات أزمة الخليج (٤)، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م، ص ٣٢.

٢٨ - حول ذلك راجع: محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩١م، ص ١٥.

٢٩ - انظر: حسنين توفيق إبراهيم، "اليابان والنظام الدولي في التسعينيات"، السياسة الدولية، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠م، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٧٦.

٣٠ - للتوسع في آراء روست انظر:

Russett B., and Starr H., **World Politics: The Menu for Choice**, Freeman and Co., New York, 1985, p. 18.

٣١ - نادية محمود مصطفى، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣٢ - للمزيد حول ذلك انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص ٢٢.

٣٣ - لقد أضاف محمد السعيد إدريس عامل تأثيرات البيئة السياسية العالمية، كمصدر ثالث إلى جانب هذين المصدرين الفكريين؛ لكونه قد ساهم في تغذية الاتجاه الإقليمي في دراسة العلاقات الدولية. للمزيد من الشرح حول هذا العامل، انظر: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١م، ص ٤٠ وما بعدها.

٣٤ - حول تلك المنظمات انظر: أحمد الرشدي، "المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي"، في: جميل مطر وعلي الدين هلال

(تحرير)، الأمم المتحدة... ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م، ص ٢١٤.

٣٥ - حول ذلك انظر: حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٢١.

٣٦ - تباينت المصادر حول تقسيم تلك المفاهيم وتسميتها، فقد قسمها حازم عتلم إلى ثلاثة أقسام: التضامن السياسي، التضامن الاجتماعي، الجوار الجغرافي. انظر المرجع السابق، ص ١٢١ - ١٢٣. في حين حددها أحمد الرشدي بثلاثة أنواع: الإقليمية كظاهرة جغرافية بحتة، الإقليمية كظاهرة جغرافية - ثقافية وحضارية، الإقليمية كتعبير عن واقع سياسي معين. انظر: أحمد الرشدي، المنظمات الدولية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، مرجع سابق، ص ٢١٦ - ٢١٨. أما ممدوح شوقي فقد قسمها إلى خمسة مفاهيم: المفهوم الجغرافي، المفهوم الحضاري، المفهوم الفني، المفهوم الإرادي، المفهوم السياسي. انظر: ممدوح شوقي مصطفى، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥م، ص ٢٧٧ - ٢٨٤.

٣٧ - أحمد الرشدي، المنظمات الدولية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٣٨ - انظر:

- Etzioni, Amitai, "Paradigm for The Study of Political Unification", World Politics, v.15 (October, 1962), P.55.
- Wheare Kenneth Clinton, Federal Government, 4th ed, New York, Oxford University Press, 1964, P.51.

٣٩ - مصطفى عبد العزيز مرسي، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل، دراسات إستراتيجية، العدد ٩٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٤م، ص ٢٣.

٤٠ - أحمد الرشدي، المنظمات الدولية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، مرجع سابق، ص ٢١٦.

- ٤١ - حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، مرجع سابق، ص ١٢٢.
- ٤٢ - أحمد الرشيد، المنظمات الدولية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، مرجع سابق، ص ٢١٨.
- ٤٣ - للمزيد حول ذلك انظر: مأمون مصطفى، القانون الدولي العام، الأردن، روائع مجدلوي، ٢٠٠٣م، ص ٢٣٢.
- ٤٤ - محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية: دراسة لنظرية التنظيم الدولي ولأهم المنظمات الدولية، ط٢، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٦م، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.
- ٤٥ - حيث يرى A. De. Ruselt في ذلك (أن المنطق يقضي بدخول الدول المكونة لمناطق جغرافية واحدة في تنظيمات إقليمية، كمرحلة وسيطة ضرورية ومرغوب فيها، باعتبارها تمثل جزءاً طبيعياً من عملية التطور البطيئة لتكامل العالم (حيث) إن التنظيم الإقليمي يمثل مرحلة في بناء متكامل يجب أن يتم من القاع إلى القمة حتى يكون البناء راسخاً). مشار إليه عند حازم عتلم، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٠.
- ٤٦ - للمزيد من الاطلاع حول أنصار الإقليمية، انظر: حازم عتلم، المرجع السابق، ص ١١٨ - ١٢٠، أحمد الرشيد، المنظمات الدولية ودور...، مرجع سابق، ص ١٨٧ - ١٨٨. ممدوح شوقي مصطفى، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٧.
- ٤٧ - للمزيد حول تلك الفروقات راجع: دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠م، ص ٩٠.
- ٤٨ - إن هذه الجزئية نسبية، فيمكن أن تكون الإقليمية أداة فعالة لحل النزاعات الإقليمية، عندما توجد آلية محددة لحل النزاعات بين دول المنظومة الإقليمية مثل الاتفاقيات التي بموجبها تم حل المشاكل الحدودية بين عمان - الإمارات، واليمن - السعودية، والكويت - السعودية، في حين عجزت الإقليمية عن حل مشاكل أخرى داخل إطارها، بل تم حلها عبر الأطر الدولية مثل: البحرين -

قطر، عبر محكمة العدل الدولية بشأن الجزر المتنازع عليها، وكذلك الكويت - العراق عبر مجلس الأمن في تسوية الحدود بينهما.

٤٩ - للمزيد من الاطلاع حول آراء أنصار العالمية، انظر: ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، مرجع سابق، ص ٢٥٧، ٢٦٣. أحمد الرشيد، المنظمات الدولية ودور...، مرجع سابق، ص ١٨٨ - ١٨٩. حازم عتلم، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١١٨ - ١١٩.

٥٠ - للمزيد من التوسع انظر: حازم عتلم، المرجع السابق، ص ١٢٤ - ١٣٢.

٥١ - للمزيد انظر: بهجت قرني، "التكتلات الاقتصادية والعولمة - حيلة الدولة للفكك من المعصرة"، في: أحمد صدقي الدجاني وآخرين، العولمة وأثرها على المجتمع والدولة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٢م، ص ٩٣.

٥٢ - للمزيد راجع: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، تجمع دول المحيط الهندي بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات الاقتصادية، أبو ظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نوفمبر ٢٠٠١م، ص ٧.

٥٣ - حول اعتبار العولمة كبديل مفضل للإقليمية أو تحد لها. انظر:

- Clar Ian, **Globalization and Fragmentation: International Relations in twentieth Century**, Oxford University Press, 1997.

٥٤ - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية...، مرجع سابق، ص ١٣٧، وعلى هذا السياق فقد اعتبر آخرون أن الإقليمية الجديدة هي (الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري...). انظر:

- De Melo Jaime and Panagariya Arvind (eds), **New Dimension in Regional Integration**, Centre for Economic Policy Research, Cambridge University Press, 1993. PP. 3 - 7.

٥٥ - للتوسع راجع: محمد السعيد إدريس، "الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية"، السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٩٩م، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٣٤.

٥٦ - للمزيد من التوسع حول نظام بريتون وودز، انظر: عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات التجارة العالمية: من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة**، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٣م، ص ١٩ وما بعدها. وكذلك انظر: روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م، ص ١٦٢ - ١٦٥.

٥٧ - محمد السعيد إدريس، **الإقليمية الجديدة**، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٨. أشار إليها المؤلف نفسه في كتابه **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٤٢.

٥٨ - للتوسع في إشكاليات الوضع الأمريكي، انظر: غسان العزي، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠م، ص ١٥٩ - ١٦٢. وكذلك يمكن الرجوع حول النظام العالمي الجديد إلى: سيد أبو ضيف، **الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد**، الكويت، عالم الفكر، عدد يناير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣م.

59 - Keohane Robert, "The Demand for International Regimes", International Organization, Vol. 36. No. 2, (Spring 1982) PP. 339 - 340.

60 - Rostow Walt, "The Coming Age of Regionalism", Encounter (June 1990) PP. 3 - 7.

٦١ - بهجت القرني، **التكتلات الاقتصادية والعملة**، مرجع سابق، ص ٩٤.

٦٢ - **مختارات إيرانية**، العدد ٣٧، أغسطس ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٥٩، مترجماً عن: محمود عسكر، **الإقليمية ومحددات الأمن الإقليمي**، مجلة الأخبار السياسية والاقتصادية، طهران، العدد ١٨٧ - ١٨٨، أبريل - مايو، أبريل، ٢٠٠٣م.

٦٣ - راجع في ذلك: محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص ١٥٥.

٦٤ - محمد السعيد إدريس، **المرجع السابق**، ص ١٤٢.

٦٥ - للمزيد حول مستويات التكامل الاقتصادي انظر:

Balassa - Bela, **The Theory of Economic Integration**, London: George Allen and Unwin, 1966.

٦٦ - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٦٧ - للتوسع في قضايا التكامل انظر كلاً من: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٨)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م، ص ٢٦. وللتوسع في شرح مصطلح التكامل، وكذلك انظر: مصطفى عبد العزيز مرسى، التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة: مدخل نظري مع الإشارة إلى التجربة الخليجية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٢٣، ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م، دولة الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م.

٦٨ - ريمون حداد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

٦٩ - محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي، مرجع سابق، ص ١٧.

70 - Wallace W, **The Dynamids of European Integration**, London, Pinter, 1990, P.8.

71 - -Hass Ernst, **The Uniting of Europe: Political and Economic Forces**, 1950 - 1975, Standford, Standford University Press, 1958.

72 - -Galtung Johan, "A Structural Theory of Integration", **Journal of Peace Research**, vol.5. No.4, 1968, P.29.

73 - -Pentland Charles, **International Theory and European Integration**, London, Faber and Faber, 1973, P.29.

74- -Deutsch Karl, **Political Community and the North Atlantic Area**, (Princeton, Princeton University Press, 1957, P.5.

٧٥ - نورد بعضاً منهم: كلود أكي (Aki K.)، ليوند ليندبرج (Lindberg L.)، فيليب جاكوب (Jacop Ph.)، فيليب شوميتير (Shoumter Ph)، أرنست هاس (Hass E.)، ديفيد ميتراني (Mitrany D.)، جوزيف ناي (Nye J.)، كارل دويتش (Deutsch, K.)، بروست روست (Russte B.)، امتيائي أترزيوني (Etzioni A.)، جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف (Dougherty J. - Pfaltzgraff R.)، وللمزيد حول

ذلك انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٣.
 محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي، مرجع سابق، ص ١٩. نايف علي
 عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ٢٧. إسماعيل
 صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٨. ريمون حداد،
 العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٧، وكذلك دورتي بالتسغراف، النظريات
 المتضاربة، مرجع سابق، ص ٢٦٩ - ٣٠٤.

- 76 - Rosen Steven, Walter Jones, **The Logic of International Relations**,
 Cambridge, Mass, Winthrop Publisher, 1974, P.319.
 77 - Ibid, P.319.

٧٨ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

- 79 - Fiona Butler, "Regionalism and Integration", in: John Baylis and
 Steve Smith, **The Globalization of World Politics: An Introduction to
 International Relations**, Oxford, Oxford University Press, 1997.
 80 - Pentland Charles, **International Theory and European Integration**,
 op.cit. P.163 - 164.
 81 - Ibid, PP.151 - 165.
 82 - Etzioni Amitai, **The Active Society**, New York, Free Press, 1968,
 PP.585 - 599.
 83 - Ibid

٨٤ - محمد سامي عبد الحميد وآخرون، **التنظيم الدولي**، الإسكندرية، منشأة
 المعارف، ٢٠٠٤م، ص ١٦٧-١٦٩.

- 85 - Mrogan Patrich, **Theories and Approaches to International Polities:
 What are we to think?**, (New Jersey: Page - Ficklien Publication
 Palo Aalto. Ca. 2nd edition).
 86 - Duetsch Karl, **The Analysis of International Relations**, Pentice Hall,
 Englewood Cliffe, NJ, 1968.

٨٧ - جيمس دوروتي، وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص ٢٧٦-٢٧٧.

٨٨ - المرجع السابق، ص ٢٧٧.

- 89 - Pentland Charles, op.cit., PP.45 - 48.

٩٠ - للمزيد من التفاصيل حول تلك النظرية، انظر:

- Mitrany David, **A Working Peace System**, Chicago, IL: Quadrangle Books, 1966.
- Caparrose James, **Functionalism and Regional Integration**, Beverly Hill, Calif: Sage Publication, 1972.
- Sewell James, **Functionalism and World Politics**, Princeton, NJ, Princeton University Press, 1966.

٩١ - في هذا الصدد راجع: جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، مرجع سابق، ص ٢٧٠. علي الدين هلال (منسق ومحرر)، **العرب والعالم - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص ١٢٨. ريمون حداد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

٩٢ - عدنان السيد حسين، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٩٣ - وللمزيد من التوسع حول تلك الانتقادات، انظر: دورتي وبالتسغراف، النظريات المتضاربة، ص ٣٠٣، علي الدين هلال (منسق ومحرر)، **العرب والعالم**، ص ١٢٩. عدنان السيد حسين، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٩٤ جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

٩٥ - علي الدين هلال (منسق ومحرر)، **العرب والعالم**، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٩٦ - دورتي وبالتسغراف، النظريات المتضاربة، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

٩٧ - ويشير الباحثان إلى ثلاثة متغيرات تتداخل في إمكانية تحقيق الاتحاد السياسي انطلاقاً من قاعدة الاتحاد الاقتصادي، وتلك المتغيرات هي:

- المتغيرات القاعدية: مثل التعددية الاجتماعية داخل الوحدات (الأديان، اللغات، القوميات..... إلخ).

- المتغيرات لخطّة الاتحاد الاقتصادي: حجم السلطة المفوضة للاتحاد، ومستوى مشاركته في أعمال الحكومات وأهدافها.

- المتغيرات الحركية: نموذج اتخاذ القرار، ومعدل التعامل مع الوحدات بعد

- قيام الوحدة الاقتصادية، ومستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات. وفي ذلك انظر: المرجع السابق، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
- 98 - Pentland Charles, op.cit., PP.148 - 149
- ٩٩ - دورتي وبالتسغراف، النظريات المتضاربة، مرجع سابق، ص ٢٩٨ - ٣٠١.
- ١٠٠ - لقد تناول العديد من الباحثين مؤشرات التكامل، يمكن الرجوع لبعضهم:
- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٩٠ - ٢٩٢.
- نايف علي عبيد، مجلس التعاون...، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠.
- جيمس دورتي روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة، مرجع سابق، ص ٣٠٠ - ٣٠١.
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم، مرجع سابق، ص ٣٧.
- Steven Rosen and Walter Jones: **The Logic of International Relations**, op.cit., PP. 330 - 338.
- ١٠١ - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٢.
- ١٠٢ - محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٦-١٧.
- 103- Contori, Louis and Seven Speigel, **The International Politics of Regions: A Comparative Approach**, Englewood Cliffe, N.J., Penlice Hall, 1970.
- وكذلك حول هذا المعنى انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٤.
- 104- Louis Contori and Steven Speigel, Ibid.
- ١٠٥ - للمزيد حول مستويات التحليل انظر:
- Breacher Michael, "The Subordinate System of Southern Asia", In: James Rosenau (ed) **International Politics and Foreign Policy**, N.Y, The Press of glance, inc, 1969, p. 158- 164.

١٠٦ - للتوسع في آراء المذكور راجع:

Boyd Gavin, "The Conceptual Study of International Regions", in:
Feld, Werner and Gavin Boyd (eds), **Comparative Regional System**,
N. Y, Pergman Press, 1980. P. 3 - 4.

وانظر كذلك / محمد السعيد إدريس، تحليل النظم، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

١٠٧ - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٨.

١٠٨ - للتوسع حول مفهوم تحول القوة، يمكن الرجوع إلى النظريات التي تعالج هذا الجانب. انظر كلاً من رونالد تامن وآخرين، **نظرية تحول القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: محمد محمود مصطفى وأشرف محمود سنجر، الكويت، شركة دار العلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

Organski A.F.K., **World Politics**, Alfred. Knopf, N.Y.. 1968.

١٠٩ - من تلك الدراسات، انظر: عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٨م، ص ٩ - ١٠. عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧م، ص ١٠٥. نايف علي عبيد، مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ٢٥. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٥.

١١٠ - جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، ص ٢٥.

111- Russet, Bruce, **International Regions and International Systems: A Study in Political Ecology**, Chicago, III: Rand Mc Nally and Company, 1967.

١١٢ - محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٧.

- ١١٣ - راجع: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م: دراسة في العلاقات الدولية، (الدراسات الإستراتيجية - ٣ -)، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠م، ص ١٥.
- ١١٤ - راجع: محمد السيد سعيد، مستقبل النظام...، مرجع سابق، ص ١٧.
- ١١٥ - فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى - دراسة في العلاقات العربية العربية، والعربية الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م، ص ٢٤.
- ١١٦ - في سياق ذلك انظر: أحمد صدقي الدجاني، المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة، عمان، دار البشير، ١٩٩٢م، ص ٦٨.
- ١١٧ - لمزيد من الشرح، انظر: محمد السيد سعيد، مستقبل النظام، مرجع سابق، وجميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، مرجع سابق.
- ١١٨ - راجع في ذلك: محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٣٠.
- ١١٩ - إن فكرة عملية التفاعل بين تلك الوظائف الأربع كانت جوهر نظرية بارسونز عن النظام الاجتماعي، ولقد تم الاستعانة بها لتحليل وظائف النظام الإقليمي المؤسسي، للمزيد من الاطلاع حول تلك النظرية انظر:
- Parsons Talcott, "An Outline of the Social Systems", in: Parsons Talcott and others, Theories of Society, The Free Press, N.Y, 1961.
- ١٢٠ - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، دولة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو ١٩٧٨م، ص ١٣.
- ١٢١ - من أمثال: روبرت أوسجود (Robert Osgoods)، هنري كيبنتانت (Henri Captant)، بروسست روست (Bruce Russett)، كين بوث (Ken Booth)، أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers)، أدون فيدر (Edwin Fedder)، انظر: ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٣٩.

122- Edwards, David, **International Political Analysis**, N.Y, Holt Rinehart and Winston. Inc, 1969, P. 206.

١٢٣ - أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط ٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠م، ص ٤٠.

١٢٤ - ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م، ص ١٦٣.

١٢٥ - للمزيد حول التأصيل النظري الذي طرحه روبرت أوسجود لدراسة طبيعة الأحلاف، انظر:

Osgoods Robert, "The Nature Alliances", in Mathews, Robert, Arthur fubinoff and Janice Gross Stein (eds), **International Conflict and Conflict Management** Scarborough, Ontario: Prentice - Hall of Canada Inc., 1984.

١٢٦ - غراهام إيفا نز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ٢١ - ٢٢.

١٢٧ - ممدوح شوقي، **الأمن القومي**، مرجع سابق، ص ٣٤١.

١٢٨ - للمزيد حول القواعد القانونية الدولية أو الإقليمية، انظر: يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية - دراسة قانونية سياسية اقتصادية**، الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م، ص ١٣١ - ١٣٤.

١٢٩ - حازم محمد عتلم، **المنظمات الدولية والإقليمية**، مرجع سابق، ص ١٨، ١٩. هذا وقد اختلف الدارسون حول عناصر المنظمة الدولية، وللمزيد حول ذلك انظر نفس المرجع هامش رقم (١)، ص ١٩.

١٣٠ - للمزيد حول التفرقة بين الأحلاف والمنظمات الأمنية الإقليمية، انظر: إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي**، الجزء الثاني، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٧م، ص ١٤ - ١٧. ممدوح شوقي، **الأمن القومي**، مرجع سابق، ص ٣٣١ - ٣٣٦. ممدوح محمود مصطفى، **سياسات التحالف الدولي**، مرجع سابق، ص ١٤٤ - ١٤٦.

- ١٣١ - محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ١٣ - ١٤.
- 132- Power Paul, "Middle East Nuclear Issues in Global Perspective", *Middle East Policy*, Vol. 1 - 2, September, 1995, P. 39 - 189.
- ١٣٣ - محمد السيد سعيد (منسق)، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١م، ص ٤٢.
- ١٣٤ - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٦.
- ١٣٥ - محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي، مرجع سابق، ص ٢٦.
- ١٣٦ - جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ١٣٧ - محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي، مرجع سابق، ص ٢٦.
- ١٣٨ - راجع: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمانة العامة، نيويورك، ص ٧. وكذلك انظر: وثيقة الأمم المتحدة A/40/553، 1986م، ص ٢.
- ١٣٩ - المرجع السابق، ص ٤٣.
- ١٤٠ - للمزيد من الاطلاع، انظر: عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، أكتوبر ١٩٩٥م، ص ٦٠ - ٦١.
- ١٤١ - للتوسع في ذلك انظر:
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص ١٢٢ - ١٢٣.
- عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، التقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣م، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٤م، ص ٥٣.

المراجع

أولاً - العربية:

أ - الوثائق:

- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمانة العامة، نيويورك.
- وثيقة الأمم المتحدة A/40/553، ١٩٨٦م.

ب - الكتب:

- إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية : دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الأطرش، محمد وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.
- إيفا نر، غراهام وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م.
- تامن، رونالد وآخرون، نظرية تحول القوة: رؤية جديدة للعالم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد محمود مصطفى وأشرف محمود سنجر، شركة دار العلم للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٧م.
- جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى - دراسة في العلاقات العربية العربية، والعربية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.

- حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.
- حداد، ريمون، العلاقات الدولية... نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أو فوضى في ظل العولمة، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الحديثي، خليل إسماعيل، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، دار بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م.
- حسين، عدنان السيد، نظرية العلاقات الدولية، ط٢، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م.
- الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، العولمة وأثرها على المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.
- الدجاني، أحمد صدقي، المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة، دار البشير، عمان، ١٩٩٢م.
- دروتي، جيمس وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥م.
- دويدري، رجاء وحيد، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.
- ربيع، محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م.
- رجب، يحيى حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية - دراسة قانونية سياسية اقتصادية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣م.
- سعيد، محمد السيد (منسق)، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١م.
- سلامة، غسان، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م: دراسة في

- العلاقات الدولية، (الدراسات الإستراتيجية ٣-)، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
- شلبي، إبراهيم أحمد، التنظيم الدولي ، الجزء الثاني، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧م.
- عارف، نصر محمد، أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢م.
- عبد الحميد، عبد المطلب، الجات وآليات التجارة العالمية: من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- عبد الحميد، محمد سامي وآخرون، التنظيم الدولي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٤م، ص ١٦٧-١٦٩.
- عبد الله، عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨م.
- عبيد، نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.
- عتلم، حازم محمد، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- العزي، غسان، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠م.
- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط ٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- غانم، محمد حافظ، المنظمات الدولية: دراسة لنظرية التنظيم الدولي ولأهم المنظمات الدولية، ط ٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- غيلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤م.

- الفيروز أبادي، مجد الدين: **القاموس المحيط**، الجزء الرابع، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).
- كولار، دانيال، **العلاقات الدولية**، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠م.
- مرعشلي، نديم وأسامة (تصنيف)، **الصاح (تجديد صاح العلامة الجوهري في اللغة والعلوم)**، دار الحضارة، بيروت، ١٩٧٥م.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **تجمع دول المحيط الهندي بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات الاقتصادية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، نوفمبر ٢٠٠١م.
- مرهون، عبد الجليل زيد، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧م.
- مصطفى، مأمون، **القانون الدولي العام**، روائع مجدلوي، الأردن، ٢٠٠٣م.
- مصطفى، ممدوح شوقي، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- مصطفى، ممدوح محمود، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- مطر، جميل وعلي الدين هلال (تحرير)، **الأمم المتحدة... ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.
- مطر، جميل وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.
- مقلد، إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢م.
- ميرل، مارسيل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، سلسلة دراسات أزمة

الخليج (٤)، ترجمة: حسن نافعة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٢م.

- هلال، علي الدين (منسق ومحرر)، **العرب والعالم - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

ج - الدوريات:

- إبراهيم، حسنين توفيق، "اليابان والنظام الدولي في التسعينيات"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠١ (يوليو، ١٩٩٠م).

- إدريس، محمد السعيد، "الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية"، **السياسة الدولية**، العدد ٣٨ (أكتوبر، ١٩٩٩م).

- سعيد، عبد المنعم، **الإقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية**، العدد ١٢٢ (أكتوبر، ١٩٩٥م).

- سعيد، عبد المنعم، ما بعد الحرب الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣م**، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٤م.

- سعيد، محمد السيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩١م.

- شكري، محمد عزيز، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو ١٩٧٨م.

- عسكر، محمود، **الإقليمية ومحددات الأمن الإقليمي، مجلة الأخبار السياسية والاقتصادية**، العدد ١٨٧ - ١٨٨، أبريل - مايو، أبريل، ٢٠٠٣م، طهران.

- محيي الدين، محمود ورشا الحكيم، **الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك، المستقبل العربي**، العدد (١٣١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.

- مرسي، مصطفى عبد العزيز، **التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة: مدخل**

- نظري مع الإشارة إلى التجربة الخليجية، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**،
الحولية ٢٣، ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٣م.
- مصطفى، ممدوح محمود، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، سلسلة
دراسات إستراتيجية (١٧)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،
أبو ظبي، ١٩٩٨م.
- مقلد، إسماعيل صبري، "دور تحليلات النظم في التأسيس النظري لنظرية
العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد الأول،
الكويت، مارس ١٩٨١م.
- د - دراسات غير منشورة:
- مصطفى، نادية محمود، **نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية**، محاضرات
غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٩٧/٩٨.

ثانياً - الأجنبية:

A- Books:

- Baylis, John and Smith, Steve, **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, Oxford, Oxford University Press, 1997.
- Bela, Balassa, **The Theory of Economic Integration**, London: George Allen and Unwin, 1966.
- Bruce, Russet, **International Regions and International Systems: A Study in Political Ecology**, Chicago, Mc Nally and Company, 1967.
- Caparrose, James, **Functionalism and Regional Integration**, Sage Publication, Beverly Hill, Calif, 1972.
- Clar, Ian, **Globalization and Fragmentation: International Relations in twentieth Century**, Oxford, Oxford University Press, 1997.
- Clinton, Whearem Kenneth, **Federal Government**, 4th ed, New York, Oxford University Press, 1964, P.51.
- Contori, Louis and Seven Speigel, **The International Politics of Regions: A Comparative Approach**, Englewood Cliffe, N.J., Penlice Hall, 1970.

- De Melo, Jaime and Arvind Panagariya (eds), **New Dimension in Regional Integration**, Centre for Economic Policy Research, Cambridge University Press, 1993.
- Deutsch Karl, **Political Community and the North Atlantic Area**, (Princeton, Princeton University Press, 1957, P.5.
- Duetsch Karl, **The Analysis of International Relations**, Pentice Hall, Englewood Cliffe, NJ, 1968.
- Easton, David, **A Framework of Political Analysis**, Prentice - Hall, inc, Englewood Cliffe, NJ, 1965..
- Edwards, David, **International Political Analysis**, Holt Rinehart and Winston. Inc, N.Y, 1969.
- Etzioni Amitai, **The Active Society**, New York, Free Press, 1968, PP.585 - 599.
- Feld, Werner and Gavin Boyd (eds), **Comparative Regional System**, Pergman Press, N.Y, 1980.
- Hass Ernst, **The Uniting of Europe: Political and Economic Forces, 1950 - 1975**, Standford, Standford University Press, 1958.
- Hodges, Michael, **European Integration, Middle Sex**, Penguin Books, 1972.
- Isaak, Alan C., **Scope and Methods of political Science: An Introduction to the Methodology of Political Inquiry**. (III : The Dorsey Press, 1969).
- Kaplan, M, **System and Process in International Politics**, New York, NJ, 1957.
- Mathews, Robert, Arthur fubinoff and Janice Gross Stein (eds), **International Conflict and Conflict Management Scarborough**, Prentice - Hall of Canada Inc., Ontario, 1984.
- Mitrany, David, **A Working Peace System**, Quadrangle Books, Chicago, IL, 1966.
- Mrogon Patrich, **Theories and Approaches to International Polities: What are we to think ?**, (New Jersey : Page - Ficklien Publication Palo Aalto. Ca. 2nd edition).
- Organski A.F.K., **World Politics**, Alfred. Knopf, N.Y.. 1968.
- Parsons, Talcott and others, **Theories of Society**, The Free Press, N.Y, 1961.
- Pentland Charles, **International Theory and European Integration**, London, Faber and Faber, 1973, P.29.

- Rosen, Steven and Walter Jones, **The Logic of International Relations**, Winthrop, Cambridge, Mass, 1974.
- Rosenau, James (ed) **International Politics and Foreign Policy**, N. Y, The Press of glance, inc, 1969.
- Russett B., and Starr H., **World Politics: The Menu for Choice**, Freeman and Co., New York, 1985.
- Sartori, Giovanna (ed), **Social Science Concepts: A Systematic Analysis**, Sage Publication, London, 1984.
- Sewell, James, **Functionalism and World Politics**, Princeton University Press, Princeton, NJ, 1966.
- Wallace W, **The Dynamids of European Integration**, London, Pinter, 1990, P.8.

B- Periodicals:

- Etzioni, Amitai, "Paradigm for The Study of Political Unification", **World Politics**, v.15 (October, 1962), P.55.
- Galtung Johan, "A Structural Theory of Integration", **Journal of Peace Research**, vol.5. No.4, 1968, P.29.
- Keohane, Robert, "The Demand for International Regimes", **International Organization**, Vol. 36. No. 2, (Spring 1982).
- Power, Paul, "Middle East Nuclear Issues in Global Perspective", **Middle East Policy**, Vol. 1 - 2, September, 1995.
- Rostow, Walt, "The Coming Age of Regionalism", **Encounter** (June 1990).

Regional International Order Concept

Intellectual Origins, Levels of Analysis, and Relationship

Abstract

Regional system is a common concept in the field of Political Sciences. It is used to refer to a sphere of studies that takes interest in a sub-system of the international order. This concept has emerged in the international relations literature in order to distinguish between the part and the whole. Therefore, it is an intermediate unit of analysis between the national state and the international order.

Many specialists in international relations and law have referred the main ideas of this concept to regionalism and integration which are considered as pivotal to the regional systems. However, they disagreed upon the criteria defining the regional systems, their levels of analysis, and the elements of characterization. They also differ on how to point out the relationship between the international order and the regional systems in terms of reciprocal impact, intervention, and interdependency.

This monograph attempts to explain these differences so as to maintain the criteria and the prescribed elements for defining the regional system and its level of analysis, and the relationship between the international order and the regional systems.

Dealing with the concept of regional system entails shedding lights on the origins of the concept, its progress, other related terms, and its ideological schools.

Understanding the nature and the limits of the regional system concept depends on understanding the system concept in its general form and explaining the concept of the international order in its particular context and definition.

Regional systems don't operate in vacuum. They remain affected by the international order and the dominant factors that involve orientation and balance of forces among its units.

Author:

Dr. Sulaiman Abd Allah Al Harbi

- Ph.D. (Political Sciences), 2007.
- Expert in security, regional systems and strategic studies.

Publications:

- 1 - Thesis title: Security Concepts: Levels, Features and Threat (Theoretical study in concept and framework).
- 2 - A book pending publication: Iranian Status towards Gulf Security (Case study: Iranian occupation of the three Emirates Islands).
- 3 - Preparing a current study titled: Strategic Viewpoint of Foreign Policy (Theoretical study).

Monograph 338

Regional International Order Concept

Intellectual Origins, Levels of Analysis, and Relationship

Dr. Sulaiman Abdullah Al Harbi

Expert in Political Sciences

Kuwait

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحويات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

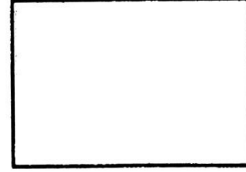
- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (انكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحويات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصك الحويات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحويات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحويات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحويات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحويات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحويات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقتراحاتك لتطوير الحويات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص.ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. راشد علي السهل



نشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضرات الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية
- وملخصات الرسائل الجامعية

❖ تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
❖ تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنائير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنائير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



لجنة التأليف والتعريب والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .
- 3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book) ، و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atape

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحمن الملحم



صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً



توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فَصْلِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ مَجْلِسِ النُّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمد العزيز خليفه القصصاري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسال المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٢٤٨٤٦٨٤٣ - ٢٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - josais@kuniv.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن ابوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية:
- ماجستير - دكتوراه.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- التقارير : مؤتمرات - ندوات
- البيبلوجرافيا العربية.

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنائير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنائير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنائير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي : 72451 الكويت

تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 +965 - فاكس: 24833705 +965

E-mail: jgaps@ku.edu.kw - <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps>

تفهرس المجلة في دليل أولرخ الدولي تحت رقم 1807614

الرقم الدولي للمجلة 4288 - 0254 ISSN:

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

بحوث باللغة العربية

بحوث باللغة الإنجليزية

مناقشات وندوات

عروض الكتب الجديدة

تقارير ومؤتمرات

مجلس
النشر
العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. سعد عبد الوهاب عبد الرحمن



P.o.Box: 26585 - Safat. 13126 kuwait

Tel: (+965) 4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail: ajh@kuniv.edu.kw <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/>



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematik, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website.

Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنتين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم.

الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US\$	60 US\$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT,

Tel: (+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456. Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjse@ku.edu.kw - Website: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/kjse

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنائير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنائير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: (965) 4827317 أو 4416 / 4734 (965) 4984415 - فاكس: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuniv.edu.kw - Web Site: <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas>

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مجلة فصلية محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب ، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنح المجلة الباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.



ثمن الرسالة للأفراد
(٥٠٠ فلس)

رئيس هيئة التحرير
د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
المؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً

جميع المراسلات توجه إلى رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص ب ١٧٣٧٠ الخالدية ٧٢٤٥٤ الكويت - هاتف ٢٤٨١٠٣١٩ (٩٦٥) - فاكس ٢٤٨١٠٣١٩ (٩٦٥)
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aass@ku.edu.kw



إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

نعنى بشؤون الأنظمة والمهام

أهداف المجلة :

- * طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
- * أن تكون ساحة إعلامية لنوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
- * نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

- * يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
- * تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

رئيس التحرير :

المحامي / طارق المزني

سكوتير التحرير :

حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :

خالد يسر

الهيئة الاستشارية :

فضيلة الشيخ / عبد الله البسام

فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا

فضيلة الشيخ / سعد البريك

سعادة الدكتور / سعود الدريب

سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان

سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر

سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

الاشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - الرياض - فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات



رئيسة التحرير: الدكتورة طيبة عبد المحسن العصفور



توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055 - الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail: JSS@kuc01.kuniv.edu.kw



تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال

العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة

والإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم

التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم

بالقضايا المطروحة.

المقابلات والمناقشات الجادة

ومراجعات الكتب والتقارير.

تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في

مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتريها.

الاشتراكات

الدول الأجنبية

15 دولاراً

أفراد

60 دولاراً في السنة

110 دولارات لسنتين

مؤسسات

الكويت والدول العربية

3 دنانير سنوياً ويضاف إليها
دينار واحد في الدول العربية

أفراد

15 ديناراً في السنة

25 ديناراً لمدة سنتين

مؤسسات

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسجولاً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العدلية).

Visit our web site: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss>

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and
Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji

Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman

Department of Greek and Latin
Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science -
University of Assiout

**Prof. Marie-Therese Abdul
Messieh**

Department of English Language and
Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam

Department of Philosophy
University of Ain-Shams

**Prof. Mohammed Ghanem
Al-Rumeihi**

Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib

Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Prof. Mohammed A. Al-Taweel

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Bader M. AL-Ansari

Department of Psychology

Dr. Hani Amin Azir

Department of English Language
and Literature

Dr. Abdulla Misha'l Al-Anzi

Department of Political Science

Dr. Gassem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language
and Literature

Dr. Aly Z. Alzuabi

Department of Sociology and
social work

Dr. Ahmed Al-Sherbini

Department of History

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

Issued by THE Academic Publication Council - UNIVERSITY of KUWAIT

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 32, 2011